

المبحث الأول

فى العلة
وأصول اللغة والنحو

فى العلة وأصول اللغة والنحو¹

تقديم:

إن النظر فى الأسباب والبحث فى العلل واعتماد آليات الاستدلال تعكس السمة الدالة على البحث العلمى، وتكشف عن النزوع إلى التدقيق والتحديد. وهذه الدراسة تلقى الضوء على خلفية العلة وأصولها وعلى موضوع التعليل فى اللغة من ناحية تدرّجه، وكيف تأثر بالقرآن الكريم أولاً وبالثقافة التى ميّزتها البيئة العربية الإسلامية ومناطقها ثانيًا. وقد أنتج ذلك التأثير علومًا إسلامية ميّزت نظر الدارسين اللغويين بالطابع العقلى الذى لا يتوقف عند ظواهر اللغة وإنما يتعداها إلى التفسير العقلى الموصل إلى القوانين التى تكمن وراء الاستعمال اللغوى. ونحن نحاول فى كنف ذلك الإجابة عما تركته العلوم الإسلامية من بصمات فى التعليل من خلال تأثير أصول الفقه وتأثير علم الكلام والعلاقة الموجودة بين العلة والقياس وبينها وبين المنطق وما طرحته نظرية العامل فى الدرس اللغوى من أهمية وانتقادات؛ فقمنا بمحاولة تأصيلها وتقديم أنواعها وبأنها لا تخرج عن كونها نظرية تعليمية بديلة لو تخلصت من بعض الغلو. وقد انطلقنا فى ذلك كله من التراث الذى يمثل أرضية لازمة - فى نظرنا - للولوج إلى آفاق المناهج الحديثة والآراء اللسانية المعاصرة التى تدور حقائق علمية كثيرة منها فى فلك هذا التراث ولا توحى بالغرابة عنه بخاصة

(١) تم نشر هذه الدراسة فى مجلة عالم الفكر [محكمة] - المجلد ٣٦ - ١ يوليو ٢٠٠٧ تحت عنوان: آفاق معرفية، ص ٦٩.

حين ندرك أن المنهج التقليدي لدى النحاة العرب قد تأكدت صحته في معالجات البحث اللساني المعاصر. وقد حملنا السياق إلى الإجابة التي نعتقد أنها صلة النحو العربي بمنطق أرسطو ومدى صحة أو افتراض تأثر الأول بالثاني وذلك بالمقابلة بين الجانبين المذكورين على أساس عنصرى: التعريف والتعليل.

وقد بنينا وحدات الدراسة على العناصر التالية:

١- العلة في التراث العربي.

٢- العلة وعلاقتها بالمذاهب والنحو.

٣- نظرية العامل.

٤- المحصلة.

٥- الهوامش والتوضيحات.

١ - العلة في التراث العربي

لا ريب في أن ظهور الإسلام قد أفاد النشاط العلمى الإنسانى وأثر في عقول الناس تأثيراً عميقاً. وقد احتاج نشره إلى القارئى الكاتبين وإلى الحث على تعلم الكتابة العربية ليُعرف على الوجه الأكمل بل احتاج في هذا الأمر إلى توجيه الناس ليتعلموا غير اللغة العربية أيضاً؛ فقد ذكر أحمد أمين: عن زيد بن ثابت - إذا صحَّ - قال: قال لى النبى - صلى الله عليه وسلم - «إنى أكتب إلى قوم فأخاف أن يزدوا علىَّ أو ينقصوا فتعلم السريانية» فتعلمها في سبعة عشر يوماً^(١)، ومن ثم ساعدت التعاليم الإسلامية في رفع المستوى العقلى العربى وهذا مكنهم من معرفة أحوال الأمم الأخرى والاطلاع على تاريخها وذلك من خلال ما ورد في القصص القرآنى بحسب موقف العظة كقصة آدم ونوح وإبراهيم ويوسف وموسى ويونس وداود وسليمان وغيرهم عليهم السلام وشيئاً مما تعلق بأخبار أمهم والأمم الأخرى^(٢) كاليهود والنصارى. ولا شك في أن ذلك أفاد المسلمين ثقافياً ووسع لهم مداركهم وجعل نظرتهم في تعليل الأشياء تختلف عما كانت عليه بمستوى أو بآخر.

ولعل العنصر المهم الذى كان له أثر كبير فى مسار حياتهم العقلية ما سلكه القرآن الكريم فى دعوته إلى الإيمان بالله عز وجل وبصفاته من علم وقدرة ووحدانية بكيفية مثيرة للعقل من خلال دعوته إلى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلب معرفتها به^(٣) مثل قوله تعالى: ﴿فَاعْتَبِرُوا يٰٓأُولِيَ الْأَبْصَارِ﴾ [الحشر: ٢] وهو نصّ على وجوب استعمال القياس العقلى والشرعى معاً^(٤)، ومثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٨٥] وفيه حث على النظر فى جميع الموجودات. وقال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥] وقال سبحانه: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿٥﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ [الغاشية: ١٧-١٨]، وهى آيات كما ترى تحت العقل على النظر فى الكون للاستدلال منه على الله تعالى وصفاته وهو الذى سماه الله تعالى الحكمة بقوله جل وعز: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَنَ الْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢].

لقد اتجه النشاط العلمى من صدر الإسلام إلى آخر الدولة الأموية إلى ثلاثة اتجاهات: اتجاه دينى بحث فى تفسير القرآن والحديث والتشريع ونحوه؛ وآخر فى التاريخ والقصص والسير ونحوها؛ واتجاه ثالث فلسفى بحث فى المنطق والكيمياء والطب وما إليها؛ وهو أقل الحركات انتشاراً، ظهر أولاً فى المدارس السريانية التى انتشرت فى كثير من الأماكن بالمملكة الإسلامية والتى يرجّح أخذ المسلمين عنها من خلال الطب المنتشر فى البلاط الأموى عن طريق «ابن أثال» النصرانى و«عبد الملك بن أبى بكر الكنانى» و«ماسرجويه» الطبيب البصرى فى زمن عمر بن عبد العزيز الذى حكم سنة (٩٩ هـ). ولا يخفى علينا ونحن فى هذا السياق أن الكثير من الأطباء النصارى الذين ظهروا فى بلاط الخلفاء كانوا فى الغالب فلاسفة وأطباء معاً فأدى إلى جعل بعض الدارسين يقول: إن هذه الاتجاهات الثلاثة لنواة الحركة العلمية المتكونة آنئذ كانت تتساند ويعاون بعضها بعضاً، ومع أن المذاهب الدينية اعتمدت بكيفية أو بأخرى فى تعاليمها على الفلسفة وتعاليم الكتب والسنة، ومع أن المفسرين والمحدثين والفقهاء كانوا يستعينون بالشعر والأدب على تفهم معانى

القرآن والحديث^(٥) ولم يكن هناك عالم متخصص في هذا العلم أو ذاك؛ لأن التخصص دور يأتي بعد تنظيم البحث وهو ما لم يتوصل إليه في ذلك العصر؛ فقد كان القرن الأول الهجري يمثل مرحلة الومضات العفوية الخلاقة. أما القرن الثاني والثالث كلاهما فشهدا التنظيم والتقسيم وتأسيس القواعد والاستدلال منها؛ بينما جاوز القرن الرابع القواعد المجزأة المفرقة إلى المبادئ الفلسفية الكاملة الشاملة ثم جاء القرن الخامس الذي لجأ إلى الحدس ليلتمس الحق في لمحة التصوف. أما ما أعقب ذلك فكان النشاط الفكري على الأكثر تدويناً وتجميعاً لما كان بغير إضافة جديدة^(٦).

ولا شك أن التعليل كان يتدرج مع هذه المراحل، فنظرات العربى في الجاهلية كانت في الطبيعة وفي الإنسان لا تربطها رابطة، وتجارب مروية من غير امتحان واعتماد على درس، يعوزها التنظيم، وتفتقر إلى الدقة. أما هو في عصر صدر الإسلام إلى قبيل الدولة العباسية فإن الفكر العربى صار ينحو في المسائل المطروقة منحى يتسم بنظر أدق مواكباً سنن التطور متأثراً بما كان قد جدّ بسبب نزول القرآن الكريم؛ فنتج عن الرغبة في فهمه ووعيه ظهور علوم إسلامية مهمة؛ أولها القراءات القرآنية التى وضعت أصولها في عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - على طريقة العرض والتلقى، وظلت كذلك إلى أن عرفت عبارة «القراءات السبع» على رأس المائتين^(٧)، والقراءات القرآنية علم نقلى لم يعرف التعليل أو الفلسفة أو المنطق؛ لأنه غير عقلى. ويأتى بعدها التفسير القريب من القراءات عن غيره من العلوم، وكان في مراحل الأولى - مراحل نشأة النحو - يعتمد على الرواية والنقل، وهو غير عقلى في عمومه كالقراءات، وكذا البلاغة المرتبطة بالتفسير آنئذ التى لم تكن بعيدة عن هذا الجو الإسلامى العام. فإذا كانت القراءات تقصد ضبط أداء النص القرآنى، والتفسير يهدف إلى فهم معانيه ومعرفة أحكامه، فإن البلاغة بموازاة ذلك تتوخى دراسة أوجه الإعجاز بصورة خاصة^(٨).

إن منهج هذه العلوم قد تميز في أواخر القرن الأول وبداية القرن الثاني بكونه منهج علم أصول الفقه وعلم الكلام. ويضيف علم الأصول « العقل » ولكنه « عقل إسلامي » يستبعد الدارسون أى تأثير له بالعوامل الخارجية وهو ما نعتقده لأن التأثير في المراحل الأولى كان داخليا يستمد من معين تلك البيئة العربية وما أصله فيها القرآن الكريم من أسس ومرجعية وآفاق فكرية ^(٩). أما علم الكلام « فعلم الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية » ^(١٠). وهى علوم إسلامية لا تنفصل عن اللغة. ومنه يبدو لنا تصور المناخ الذى تطورت فيه العلة، وهو - كما ترى - مناخ عربى إسلامى فى الأصل؛ فليس ثمة أدلة دامغة تاريخية ترجح تأثيرا مبكرا بالتعليل الأرسطى على الرغم من الافتراضات الكثيرة التى تقرب وقوع هذا التأثير بالأجنبى ولكن ضعفها يكمن فى افتقارها إلى الثبوت المادى.

ولا يمكن أن نغفل هنا ما كان للفتح الإسلامى من مزج قوى بين الأمة الفاتحة والأمم المفتوحة «مزج فى الدم ومزج فى النظم الاجتماعية ومزج فى الآراء العقلية ومزج فى العقائد الدينية» ^(١١)؛ فقد كان هذا الامتزاج قويا، كان فيه للموالى وأشباههم أثر فى كل مرافق الحياة، ترتب عنه نزاع قوى فى المسائل الاجتماعية سواء بين الإسلام والديانات الأخرى أم بين اللغة العربية وغيرها من اللغات، وامتد النزاع إلى الآمال والنظم الاجتماعية والسياسية، وبذلك لم تكن الأمة الإسلامية أمة عربية ذات اللغة الواحدة والدين الواحد والخيال الواحد كما كانت عليه فى عهد الرسول - صلى الله عليه وسلم - بل كانت جملة أمم وجملة نزعات ولغات متحاربة سجل فيها العرب انتصارا باهرا فى اللغة والدين حيث سادت اللغة العربية فى الممالك المفتوحة كلها وصارت لغة السياسة والعلم كما ساد الدين هذه البقاع وقّل من ظلّ على دينه الأصلى. ^(١٢) ولنا أن نتصور ما كان لهذا الخضم من تأثير وتأثر فى مجال الفكر وعقلية الفاتح والمفتوح « لقد كان للفرس دين وكان لهم حكمة وكان لهم عقلية وكان للروم دين وعلم وعقلية، وقد أثر هذان العاملان أثرا كبيرا فى الأمة الإسلامية » ^(١٣)؛ لأنه بدت بعض مذاهب الفرس الدينية مصبوغة بالصبغة

الإسلامية. كانت نظرة الشيعة للإمام على وأبنائه هي نظرة آبائهم الأولين من الملوك الساسانيين، وثنوية الفرس كان منبعاً يستقى منه «الرافضة» في الإسلام؛ فحرك ذلك المعتزلة لدفع حجج الرافضة وأمثالهم^(١٤). ناهيك عن تعاليم (زرادشت) و(مانى) و(مزدك) كانت تظهر من حين لآخر بين المسلمين أواخر الدولتين: الأموية والعباسية بأشكال مختلفة؛ فجادلهم المسلمون ودفعوا حججهم واعتمدوا في ذلك على اللغة وارتكزوا على الجدل وخاضوا في التعليل.

كان القرآن الكريم مصدرًا خصبًا للتعليل عندهم لوجود آيات كثيرة فيه تحث العقل على التفكير والتدبر والنظر؛ منها قوله عز وجل: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢١٩] وقوله: ﴿ثُمَّ أَسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ﴾ [يونس: ٣] وقوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَنَاتُ عَلَى الْعَرْشِ وَقَوْلُهُ: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ﴾ [الطارق: ٥] وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا﴾ [ق: ٦]. وقد مثل الحديث الشريف مع القرآن الكريم مصدرًا غير مباشر للتعليل في البيئة الإسلامية؛ لأن أحاديث كثيرة وردت على شكل قضية شرطية؛ المقدم فيها علة للتالى^(١٥). عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أنه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : «من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها تاب الله عليه»^(١٦) الأمر الذى جعل بعض الدارسين يقر بأن فكرة العلية في القرآن الكريم وفي الحديث الشريف تمثل بداية اليقظة للعقل الإسلامى^(١٧)، ولا نشك في أن هذا الإقرار يدل على صحة ما نذهب إليه من استبعاد التأثير بالعوامل الخارجية في المرحلة الأولى من الحياة العقلية الإسلامية على أقل تقدير.

لقد ذكرنا قبل العلوم الإسلامية وهى العلوم التى كان النحو فيها أوثق ما يكون بعلمى الكلام والأصول أى أنها كانت العلوم الثلاثة الأكثر تبادلاً للتأثير والتأثير، إذ ظهر التأثير الكلامى مبكراً فى النحو، وصار هذا التأثير أشد حين تقدم التعليل فى النحو. يقول الزجاجى: « قال قائل قد ذكرت أن الأفعال عبارة عن

حركات الفاعلين والحركة لا تبقى وقتين، وأصحابكم البصريون يعيرون على الكوفيين القول بالفعل الدائم لهذه العلة نفسها، إن الحركة لا تبقى زمانين وأنه محال قول من قال: فعل دائم، وقد جعلتم أنتم أيضًا الأفعال ثلاثة أقسام؛ فقلتم: فعل ماض وفعل مستقبل وفعل في الحال؛ فأما الماضي والمستقبل فمعقولان، ولم ينفك فعل الحال من أن يكون في حيز الماضي أو الاستقبال وإلا رجعتم إلى ما أنكرتموه»^(١٨).

أما في الفقه فقد كان الخليل بن أحمد الفراهيدي معاصرًا للإمام أبي حنيفة وهو إمام الفقهاء «الذين جعلوا لرأيهم شأنًا في إصدار الأحكام إلى جانب الكتاب والسنة»^(١٩) قال جلال شمس الدين: بأنه ثاني علماء الكوفة «صاحب القياس الفقهى أحد وسائل التعليل أيضًا وهو أول من أدخل هذا المبحث من الفقه إلى الدرس اللغوى بالكوفة لاستخدامه في التعليل»^(٢٠). وعاصر سيبويه تلميذه: أبا يوسف ومحمد. وقد روى أبو جعفر الطبري أن أبا عمر الجرمي قال: «أنا مذ ثلاثون أفتى الناس قى الفقه من كتاب سيبويه. قال: حدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا، وأوماً بيديه إلى أذنيه. وذلك أن أبا عمر الجرمي كان صاحب حديث فلما علم كتاب سيبويه تفقه في الحديث إذ كان كتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش»^(٢١)، وذكر ابن جنى أن كتب محمد بن الحسن - رحمه الله - «إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منشورة في أثناء كلامه»^(٢٢).

كان ذلك هو الجو العام الذى نشأ فيه النحو، وكان إلى قبيل الدولة العباسية جواً تسيطر عليه العلوم الإسلامية إلا أنها كانت علومًا غير متميزة؛ لأن الثقافة في تلك المرحلة كانت كتلة واحدة «ممتزجة من تفسير وحديث وفقه وما يلزمها من لغة وشعر»^(٢٣)، ولكن هذه العلوم الإسلامية اتجهت مع مستهل القرن الثاني الهجرى إلى تميز بعضها عن بعض في أوائل العصر العباسي. وقد ذكر أحمد أمين عن

الذهبي أنه في سنة ١٤٣ هـ شرع علماء الإسلام يُدَوِّنُون الحديث والفقه ويضعون المصنّفات، وفيها كثر تدوين العلم وتبويه ودونت كتب العربية واللغة والتاريخ وأيام الناس، وقبل هذا العصر كان الأئمة يتكلمون من حفظهم أو يروون العلم من صحف صحيحة غير مرتبة^(٢٤).

لقد استمر الطابع الديني في العصر العباسي ولكن البحث فيه اتخذ شكلاً آخر، ظهرت إلى جانب العلوم الإسلامية فيه علوم دنيوية نواتها الطب في المدرسة التي أنشأها النساطرة بـ «جنديسابور» وهي المدرسة التي ورثت الطب والفلسفة اليونانيين في الشرق، وتكونت حولها الدراسة الطبيعية والكيميائية والهيئة والمنطق والإلهيات؛ فصارت الدراسة حينئذ نوعين: دينية حول القرآن والحديث، ودنيوية حول الطب. ولا يخفى ما لكل نوع من مميزات خاصة ومنهج خاص رغم ما لكليهما من تأثير وتأثر.

ولا شك أن عوامل كثيرة سببت هذا التطور فتتج عنها تنظيم هذه العلوم وتدوينها وتفرعها^(٢٥). كانت الحضارة في العراق أيام العباسيين أتم منها في دمشق أيام الأمويين إضافة إلى كثرة المال واكتمال الصنائع ووفرة العلم. ومنها كان الفرس وغيرهم يشكلون الغلبة في الدولة العباسية وقل أمامهم العنصر العربي. ولما كان هؤلاء زمام شئون الدولة وهم الذين قطعوا المراحل الأولى للعلم من خلال أمهم وكادوا يصلون إلى آخرها، ومثلهم كان النساطرة وغيرهم فإنهم لما أعطوا الحرية للعلم نهضوا به على ضوء ما كان لهم من مناهج في أمهم قبل الإسلام.

ولقد مكن مرور أكثر من قرن على ظهور الإسلام وانتشاره وفتح البلدان من ظهور جيل من أبناء الفرس والروم وغيرهما، هذا الجيل الذي أنشأ باللغة العربية ما كان يكتبه آباؤه بلغتهم ودون العلوم العربية على غرار ما كانت تدون به العلوم في غيرها من اللغات. ناهيك أن الحياة الاجتماعية بالعراق مختلفة عما هي عليه بالشام؛ وهذا في حد ذاته أفرز توجهاً مختلفاً في البيئتين نتج عنه نظر جديد تمثل في نظام الرى

باعتبار دجلة والفرات . واختلفت الحياة الفكرية ما بين البصرة والكوفة فكانت النتيجة خلافاً في النحو واللغة والأدب وغيرها.

ولعل العامل المهم الذي ينبغي ألا نغفله هو أن الأمة الإسلامية قد مرت بطور المسائل الجزئية المبعثرة؛ فقادها هذا لزاماً إلى الطور الذي يليه وهو طور التنظيم وتدوين العلوم وتقسيمها وتأصيل القواعد والاستدلال منها . لكن الانتقال بين هذين الطورين شمل العلوم التنقيية من دينية ولغوية وأدبية . أما العلوم العقلية من طب ومنطق ورياضة ونحوها فبدأت منظمة في الأمة الإسلامية لأن الأدوار الأولى السابقة لهذا التنظيم قد قطعت في أممها من يونان وهند وفرس؛ لذلك نقلت إلى اللغة العربية في صورتها المرتبة الكاملة .

ولنا أن تصور الآن بعد هذا الخضم أن الجو العام الذي نشأت فيه العلوم الإسلامية وتطورت هو الجو الذي نشأ فيه النحو وتطور؛ فعرف فيه التعليل تدرّجاً بما جدّ فيه من معطيات هذه البيئة الإسلامية وخصائص مناطقها المتنوعة وطبيعة علومها التي تمحورت حول القرآن الكريم. فقد أمدت القراءات النحو بالنقل والاعتماد على الرواية وأمدته علماً أصول الفقه والكلام بالطابع العقلي الذي جعل العقل فيه لا يتوقف عند ظواهر اللغة بالوصف المباشر وإنما يتعداه إلى التفسير 'لعقلي الموصل إلى القوانين المطردة التي يرونها فيما وراء الاستعمال اللغوي' (٢٦).

وإذا كانت القراءات قد اعتمدت على النقل، والكلام اعتمد على العقل؛ فإن أصول الفقه جمع ما بين النقل والعقل . وما دامت صلة النحو قوية بهذه العلوم فإن منهجه لم يكن نقلاً محضاً ولا عقلاً محضاً (٢٧) . ويبدو هنا كيف كان التعليل بالنحو قبل ترجمة حنين بن إسحاق (٢٨) نابعاً من داخل البيئة الإسلامية لأنها كانت مفعمة بالطابع الإسلامي، وإن كانت هنالك افتراضات فمفتقرة إلى الدليل المادي . وسنعرض إلى ذلك لاحقاً على أية حال . ولكن هل يحق لنا أن نتساءل عما تركته هذه العلوم الإسلامية من بصمات في التعليل النحوي ؟

٢. العلة وعلاقتها بالمذاهب والنحو

أ- تأثير أصول الفقه:

يتضح تأثير أصول الفقه قى المصطلحات النحوية التى استمدوا بعضها من القرآن الكريم كالنسخ من قوله تعالى ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]. والقياس فى الإعراب أوفى مسائل العلل هو نفسه القياس فى أصول الفقه لأن نشأته سبقت نشأة النحو حيث دلت مؤلفات عديدة لأصول الفقه على أن هذا العلم بدأ فى عهد الصحابة ^(٢٩) فعرفت يومئذ طرق الاستنتاج الفقهية والمناهج المتبعة لاستنتاج الأحكام الشرعية كما تدل على الاستنباط فى عهد التابعين لكثرة الحوادث والعكوف على الفتوى. وازدادت المناهج تميّزاً فى عهد الأئمة المجتهدين إلى أن جاء الإمام الشافعى فوجد أمامه ثروة فقهية كبيرة خلفها صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأكابر التابعين ومن سبقهم، فعمل على تدوين القواعد التى ارتكزت عليها وهى التى عرفت بأصول الفقه ^(٣٠).

أما نشأة النحو فقد اتفقت أغلب الروايات على إسناد نشأته ^(٣١) إلى أبى الأسود الدؤلى وكان الحافز إلى هذه النشأة دينياً بضبط المصحف بالشكل ثم عرفت الفترة الممتدة بين أبى الأسود والخليل بن أحمد أوليات الدراسة النحوية ^(٣٢) بعد جمع المتن اللغوى ليشرع الدارسون اللغويون (النحويون) فى استقراءها واستنباط الأسس والنظريات التى تقوم عليها، وكان أشهر نحاة هذه الفترة بدءاً بأبى الأسود الدؤلى: يحيى بن يعمر، عنبسة الفيل وميمون الأقرن وعبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى الذى مد القياس وعلل فى النحو وقيل فيه: هو والنحو سواء ثم عيسى بن عمرو الثقفى المولع بالغريب فى النحو ثم القارئ النحوى اللغوى أبو عمرو بن العلاء.

ونحن نرى أن هذه الفترة الممتدة بين الرجلين العلمين قد استفادت من طرق الاستنتاج الفقهية ومناهج استنباط الأحكام الشرعية التى عرفها الخلفاء ومن عاصرهم أيضاً من الصحابة وأن هذا الاستنباط قد اتسع فى عهد التابعين ومن جاء

بعدهم^(٣٣) واستفاد منه الدرس النحوى بخاصة منذ بداية عصر التدوين المتميز بظهور العلوم الإسلامية والمدارس النحوية كذلك وهذا سترك تأثيره الأعمق لا محالة فى الدرس النحوى وأصوله لاحقاً.

فإذا كان نشوء النحو المرتبط بأبى الأسود قد اتسم بالبساطة وخلا من التعمق والاستقصاء فإنه شهد علامات التدقيق فى الإرهاصات السابقة لتشكّل المنهج البصرى على يد الأعلام السالفى الذكر: عبد الله بن أبى إسحاق الحضرمى ثم تلميذه عيسى بن عمرو الثقفى وأبى عمرو بن العلاء ثم تحدّد منهج المدرسة بوضوح على يد الخليل بن أحمد الفراهيدى شيخ هذه المدرسة التى منحت للقياس الأسبقية على السماع وتشددت فيه وهو ما يبدو للدارس فى تضاعيف (الكتاب)، ولا شك فى أنها مدرسة استفادت من المناخ العلمى الرائج من المباحث الفقهيّة والكلامية وتعاملت مع مفاهيم الأصول النحوية وهو ما يمكن أن يقال على المدرسة الكوفية التى بنت منهج مدرستها للغة على السماع أو الأخذ عن الأعراب والتركيز على المغالاة فى الاهتمام بالشواذ اللغوية والنحوية وما تبع ذلك من مدارس احتد الجدل اللغوى فيما بينها فبسبب المعاضلة والجنوح إلى إثبات المقدرة العقلية بين عدد غير قليل من علماء منهجى المصرين: البصرة والكوفة، وذلك فى كنف التنامى التعليلى الذى تعقّد مع مرور الوقت وتطور بفعل ما ثقفه هؤلاء العلماء من المعرفة السائدة؛ غير أن القرن الرابع الهجرى وما تلاه هو الذى شهد التأليف فى أصول النحو التى كانت أفكاره مستخدمة بين العلماء السابقين وماثلة فى أذهانهم؛ هذا القرن الذى يعدّ من أزهى عصور الابتكار فى تأليف النحو واللغة لأن اتساع العمران فى عهد الدولة الإسلامية الكبرى التى كان مركزها بغداد خلق تطوراً فى الحياة العملية؛ فنشطت لذلك الدراسة اللغوية وتوجت حركة التأليف فى النحو بابتكار علم أصوله على يد أبى بكر بن السراج فى كتابه أصول النحو» الكبير والصغير» وأبى القاسم الزجاجى فى كتابه «الإيضاح فى علل النحو» وهو كتاب نظرى موجز فى العلل، وأبى على الفارسى الذى يبدو له التعليل فى الصرف

والنحو ويظهر ذلك في بعض كتبه مثل «الإيضاح العضدي» و«التكملة» و«كتاب الحجة في تعليل القراءات السبع» وهذا الأخير ركز فيه على توجيه القراءات السبعة من الوجهة النحوية وهو يؤثر الوضوح فيها جميعاً ويبعد عن الإلغاز والتعمية. وأبى الحسن محمد بن عبد الله (المعروف بالوراق) في كتابه «العلل في النحو» أقام فيه تفصيل المسائل وتعليلها على كتاب سيويه وهو كتاب يعكس المستوى الفكري الذي بلغه العقل العربي في المعرفة الإنسانية بعامه وفي النحو العربي على وجه الخصوص. وتلميذا أبى على الفارسي: ابن جنى وعبد القاهر الجرجاني فلأول كتاب الخصائص وللثاني كتابه «العوامل المائة»^(٣٤) وابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات) الذي تميزت مؤلفاته بالتعليل والقياس والتعمق في الجدل والأدلة، ومن مؤلفاته: «لمع الأدلة»، والإغراب في جدل الإعراب، والإنصاف في مسائل الخلاف، وأسرار العربية»، والعكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين) في كتابه «اللباب في علل البناء والإعراب» وهو من أكثر الكتب المعللة في الأحكام النحوية. وجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي في كتابه «شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» الذي ساق فيها آراءه بالنظر إلى النحاة السابقين وبالاكتفاء على الموازنة بين الآراء وكان في ذلك ينتقى أقواها حجة فإن لم يقنع برأى منها يضع رأيه المبني على الدليل والبرهان معززاً بالأسباب والعلل في دقة ووضوح وأمانة وإفصاح واستيفاء الغرض^(٣٥). ثم جاء بعد ذلك السيوطي ليطل علينا بمؤلفه «الاقتراح في علم أصول النحو» لكنه كتاب في طرائق التفكير النحوي ولا يعكس المعنى اللغوي لأصول النحو مثلما هو في كتاب ابن السراج مثلاً الذي سبقه فيه وسبقه إلى ذلك ابن جنى أيضاً فيما بسطه من أبواب بالخصائص يبرز فيه محاولات النحويين واللغويين في هذا الفن (باب في مقاييس العربية - باب في تخصيص العلل - باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوّزة... إلخ)^(٣٦). إن ذلك كله يبين أن جميع الكتب النحوية التي اهتمت بالقياس والتفريع وإبراز العلل هي مؤلفات كتبها أصحابها بعد الأئمة الأربعة^(٣٧) الذين وضعوا علم أصول الفقه

وأسسوا قواعده. ولما ظهر بجلاء أن علم أصول الفقه قد سبق النحو وأصوله فإنه تأكد تأثير الأول في الثاني بخاصة حين يدرك الباحث أن أوائل الدارسين النحويين كانوا من القراء في المصرين معاً: البصرة والكوفة^(٣٨). ومن اهتم بالنحو ومدارسة القرآن الكريم: الرؤاسي، قطرب المستنير المعتزلي، والأخفش سعيد بن مسعدة المعتزلي، والمبرد، ونفطويه، والنحاس، وذرّستويه، وأبى على الفارسي، وعبد القاهر الجرجاني، وابن فارس، والزخشرى، وابن الأنبارى أبو البركات، وأبو البقاء العكبرى، وابن الحاجب، والسيوطى.. وغيرهم^(٣٩).

وقد ذكر هذا الأخير (السيوطى) أن البحث اللغوى عند العرب لم يكن من الدراسات المبكرة لأنهم اهتموا بالعلوم الشرعية أولاً ولما فرغوا منها أو كادوا اتجهوا إلى العلوم الأخرى إذ قال: «إنه منذ منتصف القرن الثانى الهجرى بدأ علماء المسلمين يسجلون الحديث النبوى ويؤلفون فى الفقه الإسلامى والتفسير القرآنى وبعد أن تم تدوين هذه العلوم اتجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللغة والنحو»^(٤٠). ولهذا رأى أحمد أمين: أن عمل علماء اللغة فى ذلك العصر لم يكن إلا نقل ما يسمعون من العرب مشافهة ثم يقيّدونه بالكتابة؛ لذا كان أكثر اللغة قد كتب فى العصر العباسى الأول لا قبله^(٤١).

ومن النصوص الدالة على تأثر النحاة بأصول الفقه فى تصنيف مؤلفاتهم ما ذكره أبو القاسم الزجاجى مقارناً بين الإعراب والفقه فى الاطراد مبيّناً أن الشئ له أصل يلزمه مجتمع عليه ونحو يُطرّد فيه ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه فلا يكون ذلك ناقضاً للباب^(٤٢) فإذا كان النحاة قد أجمعوا أن الأصل فى الأسماء أن تكون معربة وبأن أصل البناء للحروف والأفعال مع أن بعض النحاة رأوا أن الأفعال مستحقة فى الأصل للإعراب مع إجماعهم فى استحقاق الأسماء للإعراب؛ بيد أننا نجد كثيراً من الأسماء غير معرب لعلل فيها ومع ذلك لا تخرج عن أن تكون من الأسماء. وذلك موجود فى سائر العلوم حتى فى علوم الديانات؛ كما يقال فى

الإطلاق: الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها؛ فكذلك حكم الإعراب عَرَضَ في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً وذلك في تثنية الأفعال المضارعة وجمعها وفعل المؤنث المخاطب في المستقبل وذلك في خمسة أمثلة من الفعل هي: «يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ، أما حذفها فعلازمة الجزم والنصب»^(٤٣)؛ فالأصل في الإعراب فيها أنه حركة ولكنه قد خرج عن هذا الاطراد فكان حرفاً؛ فالخروج عن الأصل ليس في النحو فقط وإنما هو موجود في العلوم كلها حتى العلوم الدينية؛ فقياس التعليل هنا على حد قياس التعليل في أصول الفقه. ومن المؤلفات المتأثرة بالتعليل في أصول الفقه كتاب ابن الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف) الذي صنفه على غرار كتب الأصول لأنه قال في مقدمته: «...وبعد؛ فإن جماعة من الفقهاء المتأدين والأدباء المتفقهين المشتغلين علىَّ بعلم العربية بالمدرسة النظامية - عمّر الله مبانيها ! ورحم الله بانيها ! - سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة»^(٤٤)، ثم يذكر في مقدمة كتابه (لمع الأدلة) أن علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو يعرف بهما القياس وتركيبه وأقسامه: من قياس العلة وقياس الشبه وقياس الطرد؛ بحث ذلك على حد أصول الفقه؛ فكان التناسب بينهما واضحاً لأن النحو معقول من منقول كما أتى الفقه معقولاً من منقول^(٤٥).

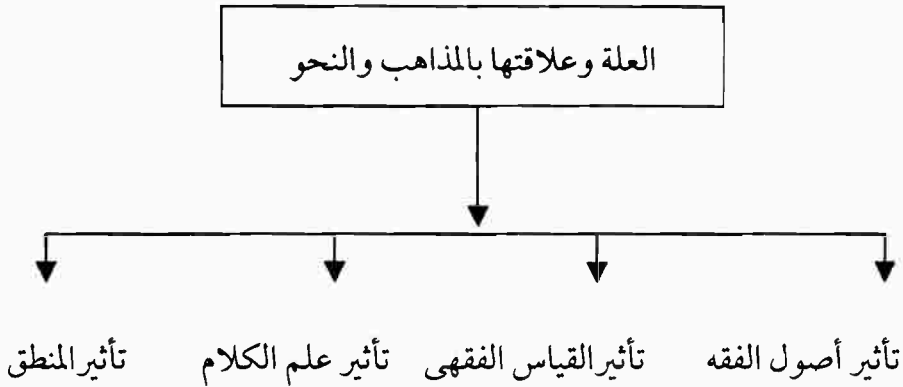
وقد ألف السيوطي كتابه: «الأشباه والنظائر» وهو يقصد أن يسلك بالعربية سبيل الفقه في الذي صنفه المتأخرون فيه من كتب الأشباه والنظائر^(٤٦)، ونحن نجده يقارن بين عمل اللغوي والنحوي وعمل المحدث والفقيه وذلك فيما أورده عن اللطيف البغدادي في شرح الخطب النبائية: «اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه. أما النحوي فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي وقيس عليه ومثاله المحدث والفقيه؛ فشأن المحدث نقل الحديث برأيه ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله وقيس عليه الأشباه والأمثال.»^(٤٧)

وإذا كان حفظ القرآن الكريم من عمل الدولة وواجبها فإن العلماء قد تكفلوا به لأنه من أعمالهم ويدخل في تخصصهم. إنهم حفظوا القرآن الكريم عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - وجمعه وكتبوه ووحدوا نصه وأعربوه وأعجموه، ولم يقفوا عند هذا الحد من الحفظ والتوحيد والضبط بل سعوا لدراسته وفقه منهجه؛ لذلك انقسموا طوائف اتجهت كل منها في دراسته اتجاهًا: واحدة ركزت على تصحيح متن القرآن عن طريق الرواية وهم القراء. وثانية درست ما تضمنه من الأحكام؛ وقد قام به الفقهاء. وثالثة ركزت على الوجهة اللغوية وراحت تعنى بإعراب نصوصه معتمدة على رواية اللغة ثم توسعت في دراسة علل التأليف وعلل الإعراب؛ وهي طائفة النحاة الذين يعرفون أيضًا بالدارسين اللغويين.^(٤٨)

ولما كان أوائل الدارسين النحاة من القراء أو ممن اهتموا بالدراسات القرآنية كعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد الفراهيدي من البصرة، وعلى بن حمزة الكسائي ويحيى بن زياد الفراء فإنه إقرار آخر لحقيقة تأثر النحاة بأصول الفقه باعتبار النحو وليد التفكير في القرآن لأن هؤلاء لم يفكروا منذ البدء في دراسة علم يبحث عن علل التأليف ولكنهم توصلوا إلى ذلك بعد أن نضجت الفكرة لديهم وهم يقومون بعملهم القرآني (٤٩). ونحصر جوانب التأثير في موقفين:

الأول: استعارة مصطلحات كثيرة للإعراب من بعض المصطلحات الفقهية مثل الوارد في تفريعات القياس: (قياس الطرد وقياس الشبه وقياس العلة) وما أخذ من الفقه كذلك كاستصحاب الحال، والقياس بإلغاء الفارق والاستحسان وتقسيم الحكم النحوى إلى واجب ومنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائر، وهي الأقسام نفسها المعتمدة في أقسام التكليف الشرعى: الواجب والمحذور والمندوب والمكروه والمباح وفي تعريفهم لأصول النحو كذلك^(٥٠)، وغيرها من المصطلحات التى سنقتصر على بعضها ونبسطة فى غير هذا السياق لاحقاً مدركين أن استيفاءه كله والإلمام به جميعاً مما لا يسعه هذا المقام البحثى لسعته وتعقده.

والثاني: القياس والتعليل. ولكن الدارسين اختلفوا في نضج فكرة التعليل والقياس عند دارسى النحو الأوائل لأن بعضهم يرى النحو حتى نهاية (١٥٣هـ) وهى سنة وفاة أبى عمرو بن العلاء تقريباً^(٥١) وهو من نحاة الطبقة الرابعة^(٥٢) - قلت - يرى بعضهم النحو لم يتجاوز بعد طور التكوين والنشوء ولكنه يقرّ بأن فكرة التعليل والقياس قد اختمرت بينهم^(٥٣) لأن النحو قبل الخليل بن أحمد كان يدرس فى ظل القرآن، ولكنه استقل فى عهده عن الدراسات القرآنية وصار يطلب لذاته من أجل التمكن من أساليب العرب. وهكذا صار لاستنباط القواعد والأسس التى تبنى عليها^(٥٤). ونريد أن نذكر بعض المصطلحات^(٥٥) التى نقلها النحاة من علماء الأصول - بالدرجة الأولى - من الذين سبق تحديد أصولهم بدءاً من القرن الأول الهجرى كدليل على هذا التأثير لأن التأليف فى أصول النحو تأخر إلى بداية القرن الرابع الهجرى بظهور (أصول النحو الكبير والصغير) لابن السراج والفصول المبسطة فيها من ابن جنى فى كتابه (الخصائص) لتمتد إلى ابن الأنبارى فى رسالتيه (لمع الأدلة والإغراب فى جدل الإعراب) إلى السيوطى الذى جمع من سابقه مادة علمية مفيدة تتعلق بهذا الموضوع فى كتابه (الاقتراح فى علم أصول النحو). ومن الأمثلة التى أردناها على سبيل التمثيل والتقريب والإثبات نقلاً واستعمالاً ما يلى:



العلة: في الفقه مقتضى خارجي للفعل. الوصف الذي قبل الحكم علة وسبب لنشوته نحو قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة ٢٢٢] وقوله: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] وقوله ﷺ: "من أحيا أرضاً فهي له". فهذه أحكام ذكرت بعد أوصاف كاعتزال النساء عقيب المحيض وقطع السارق عقيب السرقة وملك الأرض بعد الإحياء. هذا يفيد أن الوصف الذي قبل الحكم علة وسبب لثوته: الفاء للتعقيب تفيد تعقيب الحكم الوصف وأنه سببه. والحكم رُتّب على الوصف بصيغة الجزاء كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، وذكر الحكم جواباً للسؤال معناه أن السؤال المذكور أو مضمونه علة الجواب كقول الرسول ﷺ في أعرابي واقع أهله في رمضان: "أعتق رقبة" لأنه في معنى: حيث وقعت أهلك فأعتق رقبة. ^(٥٦)

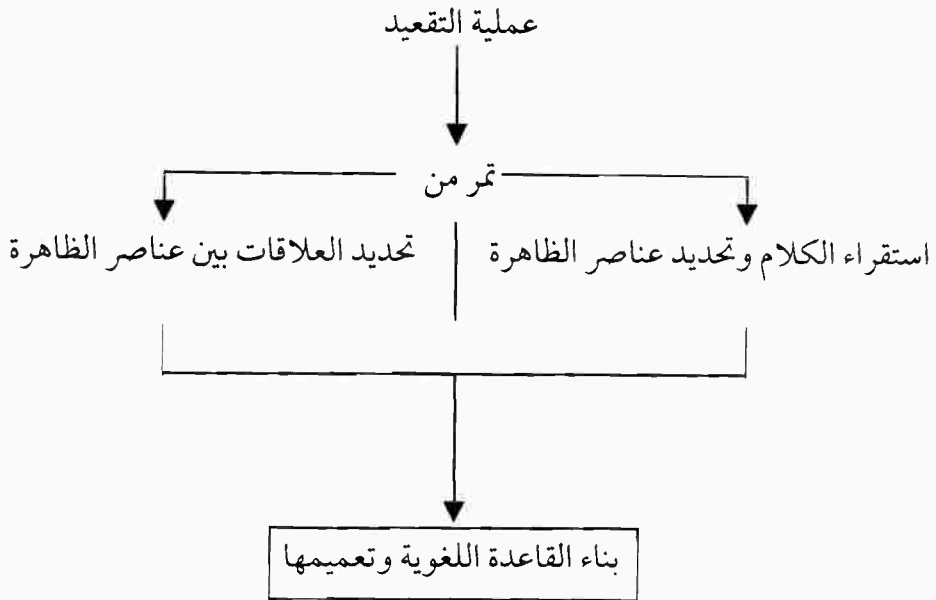
وإذا كان القياس في الفقه أداة في النصوص الدينية بها يطور العقل الإنساني دلالة هذه النصوص لتوائم متغيرات الزمان والمكان في مجال الأحكام الشرعية فإنه في النحو أداة تنظيمية تحول الكلام إلى لغة وتجعل التعدد والتغاير منظماً ومرتباً ومؤتلفاً كأن ترجع الفرع أصلاً وتقيس عليه بعد أن قست على الأصل وهذا مثل قياس الصفة (اسم الفاعل) في العمل على (الفعل)، قال محمد درويش: (الكامل)

الفاتحون على سطوح منازلٍ * لم يفتحوا إلا رعوداً لازلي

فاسم الفاعل (الفاتحون) وصف يدل على الفعل ومن قام به؛ لذا اقتضى أثراً إعرابياً في الاسم (سطوح) الفضلة؛ فأنت ترى كيف قيس على الفعل (فتح) في العمل.

لقد تميز طابع التعليل اللغوي عند الخليل وسيبويه - في الكتاب - بالرسوخ والتوظيف الملحوظ المبني على خلفية مؤسسة على تصور شامل للعلة التي لا يخلو بناؤها عند الخليل من الإحكام والانسجام المدقق الأهداف والغايات، وهو لم

يجانب بها سمة البحث العلمى الأصيل بملاحظة الظواهر اللغوية فتصنيفها
فاستظهار الضوابط الجامعة المطردة ثم صوغ القاعدة:



وهو العالم الموسوعى المتكلم، وهذا يعطى صورة عن مسألة التأثير والتأثر بين
مناهج البحث عنده فى العلوم وعند غيره من علماء النحو والفقهاء والمتكلمين
الموسوعيين كالمبرد، وابن السراج، والزمججى، وأبى على الفارسى، والوراق، وابن
جنى، والزنجشرى، وابن الأنبارى أبو البركات، وغيرهم.

غير أن التعليل تميز فى البدء بالطابع الفطرى وهو ما نقف عليه فى جواب الخليل
نفسه حين سئل عن العلل التى يعتل بها: أمن العرب أم من اختراعه؟ فرد بأن
العرب نطقوا اللغة بسليقتهم وطبعهم وقد حذقوا مواقع كلامهم ومثلت علله فى
عقولهم، أما هو فاعتل بما عنده أنه علة فإن أصاب فهو الغاية الملتزمة وإن تها غيرة
علل ارتأها فيما علله من النحو قد تكون أليق؛ فليفع^(٥٧). واتسم التعليل كذلك
بالسمة العقلية التى عكست البيئة الثقافية العربية والإسلامية ومناخ التوجه
العقلى المعتمد من علماء الأصول فى علمى الفقه والكلام من طريق أتباع أبى

حنيقة المجتهدين وهو الواضع في النظر اللغوى التعليل الاجتهادى عند الخليل في
تضاعيف (الكتاب). ومن جاء بعده ممن يعمل رأيه. وقد شمل هذا النزوع مستويات
الدرس اللغوى الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

وهذا أستاذ الخليل: عيسى بن عمرو الثقفى (ت ١٤٩هـ) يوظف التأويل
العقلى فى قول العرب: «أدخلوا الأول فالأول» (الأول فالأول) مرفوعتان بلا
عامل يقتضى الرفع؛ لأن الفعل (دخل) اختص بالضمير الجمعى؛ لذا لا بد من
عامل يقتضى هذا الأثر الإعرابى: الرفع. وهكذا يضمن عيسى بن عمرو الفعل
(ادخلوا) معنى الفعل (فليدخل) وهذا ما أخبرنا به سيبويه بقوله: «وكان عيسى
يقول: ادخلوا الأول فالأول على لأن معناه ليدخل فحمله على المعنى»^(٥٨). ونلاحظ
جنوحاً واضحاً إلى التعليل وطلب العلة أو العامل واعتماد التخريج العقلى الذى
يمكن من المناسبة للقوانين والقواعد المطردة وبمصطلح واضح هو: الحمل على
المعنى. ويمكن إبراز مراحل نظره العقلى كما يلي:

- تحديد الظاهرة اللغوية: أدخلوا الأول فالأول.
- استقراء الكلام أو التصور النظرى: إلزامية توفر عامل يرفع (الأول فالأول).
- تحديد التعليل العقلى: فليدخل الأول فالأول ليستقيم التركيب المقول مع
القاعدة.

-المصطلح الموظف: حمل كذا على معنى كذا.

ولا يتسع المجال للخوض فى التفاصيل أكثر بالمستوى الصوتى والصرفى
والدلالى لضيق المقام، ولكن العينات المبسطة نراها محفزة على طلب هذه الظاهرة
فى شمولها ومدلولاتها لمن رام الاستقصاء بخاصة فى الكتاب لسيبويه وكتب
الأصول بعامة^(٥٩).

الاستحسان فى الفقه: أن يعدل المجتهد عن أن يحكم فى المسألة بمثل ما حكم به
فى نظائرها لوجه أقوى يقتضى العدول عن الأول^(٦٠). وقد أثر علم أصول الفقه

بهذا المصطلح في علم أصول النحو، وجاء استخدامه من ابن جنى الذى خصص له باباً (باب في الاستحسان)^(٦١). وهو من أنواع الاستدلال علة غير مستحكمة ولكنه نوع من الاتساع والتصرف كترك الأخف إلى الأثقل دون ضرورة كقلب الياء واوا في الفتوى والتقوى من غير علة قوية لأنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة لكنهم لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما لأنها يشتركان في أمور كثيرة نحو: حَسَن: حِسَان، وهو كَجَبَل وَجِبَال وَغَفُورٌ وَغُفْرٌ، مثل: عَمُودٌ وَعُمْدٌ^(٦٢). وهو يختلف فيه حسب ابن الأنبارى فذكر أن بعضهم حده قائلاً: «ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلة» فمثال ترك قياس الأصول من ذهب إلى رفع الفعل المضارع لخلوه من العوامل الناصبة والجازمة. ومنهم من رأى ارتفاعه بالزائد في أوله الذى هو كذلك مخالف لقياس الأصول. لأن الزائد فى الفعل المضارع جزء منه ولما كانت الزوائد الأربع جزءاً منه؛ لأن الأصول تدل على أن العمل لا بد أن يكون غير المعمول ولا جزءاً منه. وحين حده آخرون بقولهم: «ما يستحسنه الإنسان من غير دليل» قال ابن الأنبارى: «ليس عليه تعويل»^(٦٣)، وحده الجرجاني على بن محمد بقوله: هو ترك القياس والأخذ بما هو أرفق للناس»^(٦٤).

المسند: عند المحدثين حديث مرفوع من صحابى بسند ظاهره الاتصال، وهو عند علماء الحديث ما اتصل بإسناده من راويه إلى منتهاه وأكثر ما يستعمل فيما جاء عن الرسول ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم. ففيه إذن نسبة. والمسند عنصر لغوى لا يستغنى عن المسند إليه، ليس للمتكلم منه بدّ لقول سيبويه: «وهما مما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّاً فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه وهو قولك: عبد الله أخوك: وهذا أخوك» ذكر هذا في باب: (هذا باب المسند والمسند إليه): بأنها لا ينفك أحدهما عن الآخر^(٦٥) من حيث النسبة إلى بعضهما البعض وضم كل منهما للآخر لتحقيق الفائدة التى يحسن السكوت عليها بين المتكلم والمخاطب؛ لذا إذا كان المسند - كما ذهب إليه السيرافى (ت ٣٦٨هـ) - هو

الحديث فإن المسند إليه هو المحدث عنه كقولنا في الحديث الذى يحدث به عن الرسول ﷺ: هذا الحديث مسند إلى رسول الله ﷺ؛ فالحديث مسند، ورسول الله ﷺ مسند إليه. وقد بسط أوجه المسند والمسند إليه فى أربعة، ولم يفرق فى الوجه الرابع بين منزلة ارتباط المسند بالمسند إليه وعلاقة المضاف بالمضاف إليه من حيث المضاف هو الأول والمضاف إليه هو الثانى. وبأن معنى الإضافة والإسناد واحد تدليلاً على حاجة كل منهما إلى الآخر؛ فإتيان الأول يعوزه الثانى لأنه به يتم^(٦٦). ووظفه ابن الأنبارى كما أشرنا قبل، وطبقه فى الأمثلة النحوية واللغوية فى فصل (الاعتراض على الاستدلال بالنقل) الذى يقع بالاعتراض على الإسناد بالمطالبة بإثباته وذلك بإسناده أو إحالته على الكتب المعتمدة من علماء اللغة. وكذلك فى الفصل الثانى عشر من كتابه: الإغراب فى جدل الإغراب (فى ترجيح الأدلة) واصفاً لا معرفاً أو حادثاً^(٦٧). وقد تعارف النحاة على تسمية الحكم الذى يراد إسناده إلى المحكوم عليه مسنداً؛ فالمسند فى الجملة الفعلية ما كان دالاً على التجدد أى أن يكون فعلاً. أما المسند فى الاسمية فالدال على الثبات والدوام بالنسبة للمسند إليه أى أن يكون اسماً^(٦٨). وهذا يحيلنا إلى مصطلح آخر يرتبط بالمسند هو:

الإسناد: عند علماء الحديث: قول المحدث حدثنا فلان عن فلان عن رسول الله ﷺ، وهو من مصطلحات علم الحديث التى استعملها علماء أصول النحو كابن الأنبارى مثلما ذكرنا قبل قليل وظف رصيده الفقهى والكلامى فى مسائل الدرس اللغوى بأصول النحو مستخدماً مثلاً هذا المصطلح المعروف بالأصالة لدى المحدثين فى وجوه الاعتراض على الإسناد وكذلك فى (ترجيح الأدلة) دون أن يحد لنا هذا المصطلح^(٦٩).

الشاهد: قول عربى لقائل يوثق بعربيته، يورد للاحتجاج والاستدلال به على رأى أو قول. وقد اعتمد بوفرة فى كتب النحو موزعاً بين القرآن الكريم والقراءات والشعر العربى والحديث الشريف والأقوال السائرة، هو يختلف عن المثل لأن الأخير للتمثيل به على قاعدة نحوية أو على حقيقة هذه القاعدة، وليس للتدليل على صحتها والبرهنة على سلامتها؛ لذا قال ابن يعيش عند الاستشهاد بالبيت:

قُدِّرَ أَحَلَّكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدْ أَرَى ** وَأَبَى مَالِكَ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ^(٧٠)

«والشاهد فيه قوله: و"أبى" بياء مدغمة على إعادة اللام المحذوفة. ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون أراد جمع السلامة؛ لأنهم يقولون: أب أبون، وأخ أخون كما قال:

فَلَمَّا تَبَيَّنَ أَضْوَاتُنَا ** بَكَيْنَ وَفَدَيْنَنَا بِالْأَيِّنَا^(٧١)

النسخ: أخذه النحاة من علماء أصول الفقه وهو مستمد من القرآن الكريم: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وهو في اللغة يدور عند اللغويين بين عدة معان: النقل والإبطال والإزالة. نقله النحاة عنهم لأنهم رأوا تطابقاً في المعنيين الفقهي والنحوي، وقد عرفه علماء الأصول شرعاً بقولهم: «الخطاب الدال على ارتفاع حكم ثابت بخطاب متقدم مع تراخيه عنه»^(٧٢) أو «رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر»^(٧٣) وروى أن المسلمين كانوا أول أمرهم يتوجهون في صلاتهم إلى بيت المقدس ثم أمروا بالتوجه إلى المسجد الحرام^(٧٤) قال عز وجل: ﴿ وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبُ عَلَى عَقْبَيْهِ ﴾ [البقرة: ١٤٣]، ثم قال سبحانه: ﴿ قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾ [البقرة: ١٤٤]. أخذ النحاة -إذن- مصطلح النسخ وأطلقوه على ما يغير الحركة الإعرابية في أركان الإسناد في الجملة الاسمية مثلاً فسموا (كان وأخواتها، وإن وأخواتها) نواسخ؛ فحكم المبتدأ كما ترى في جملة (العلم نافع) الرفع، ولكن بدخول (إن) أو أحد أخواتها غير هذا الحكم الأول ونسخه؛ لأنه عنصر لغوي اقتضى في الاستعمال المطرد عند العربي نصب المسند إليه وإبقاء المسند على أصله، ومنه يكون تحليل الجملة:

إنّ: حرف مشبه بالفعل للتوكيد.

العلم: مبتدأ أخذ الفتحة اقتضاء لـ إنّ وهو مسند إليه.

نافعٌ: خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة. وهو مسند.

وبدخول العنصر اللغوى (كان) المشير إلى الزمن الماضى فى التركيب: (كان الأمنُ شائعاً) ترتب عليه نسخ حكم الخبر (المسند)، ومنه يكون تحليل الجملة:
كان: عنصر إشارة إلى الزمن.

الأمنُ: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة وهو (مسند إليه مرفوع).
شائعاً: خبر أخذ الفتحة لاقتضاء كان ذلك، وهو (مسند أخذ الفتحة). قياساً على ما جاء فى الاستعمال العربى.

التعليق: أخذ النحاة هذا المعنى الاصطلاحي فى باب أفعال القلوب فالعامل يكون موجوداً إلا أنه لا يؤثر فى معموله كالذى يبطل عمل ظن وأخواتها فى اللفظ دون التقدير لا اعتراض ما له صدر الكلام بينهما وبين معموليها مثل «علمتُ كَسْلِيمٌ فاضلاً» فكان النصب من حق (سليم فاضل) لكن العامل ملغى فى اللفظ عامل فى المحل، فهو عامل لا عامل بين بين، وهو مأخوذ من الفقه، أخذه الفقهاء من قوله تعالى: ﴿فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ﴾ [النساء: ١٢٩].

الكناية: عند نحاة الكوفة؛ فالمكنيات عندهم مرادف للضمائر. قال ابن يعيش: لا فرق بين المضممر والمكنى؛ فهما من قبيل الأسماء المترادفة فمعناها واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ، والمضمرات نوع من المكنيات عند البصريين^(٧٥). أخذه النحاة من الفقهاء الذين استعملوه فى الفقه مقابل الصريح الذى ينكشف المراد منه فى نفسه لفظاً مستعملاً. فقولك: زيداً شكرته:

زيداً: منصوب بالفعل المتأخر عند الكسائى والفراء والفعل المذكور متعد إلى زيد وإلى ضميره؛ لأن الضمير فى المعنى هو الظاهر. فلا يغير تقديم المفعول لغرض بلاغى شيئاً ف (زيداً) هو المفعول وليس الضمير المتصل بالفعل سوى كناية عنه وإشارة إليه لا غير^(٧٦).

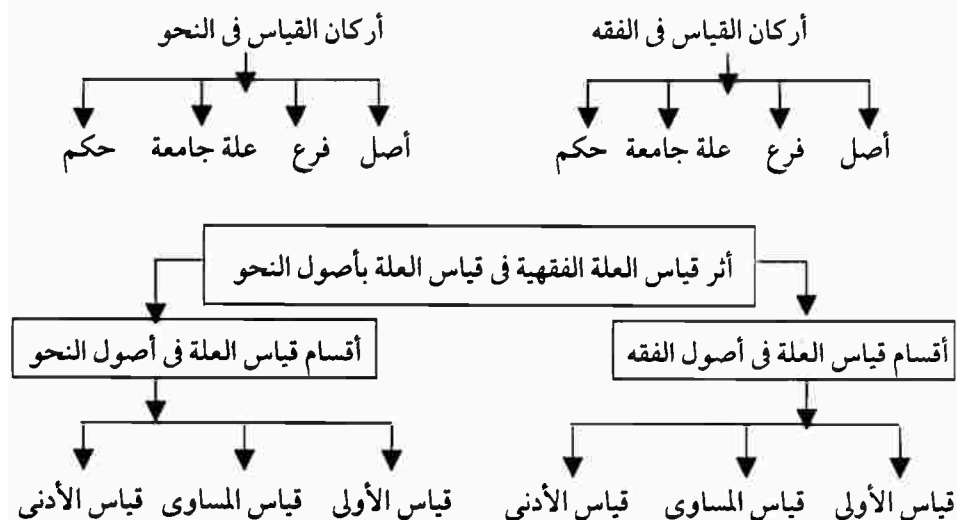
استصحاب الحال: مصطلح فقهي هو: «أن يكون الحكم ثابتاً في حالة من الحالات ثم تتغير الحالة فيستصحب الإنسان ذاك الحكم بعينه مع الحالة المتغيرة ويقول من ادعى تغير الحكم فعليه إقامة الدليل»^(٧٧) وقيل: «ما ثبت في الزمن الماضي فلاصل بقاءه في الزمن المستقبل، مأخوذ من المصاحبة وهو بقاء ذلك لأمر ما، ما لم يوجد ما يغيره؛ فيقال: الحكم الفلاني قد كان فيما مضى ولم يظن عدمه فهو مظنون البقاء، قال الخوارزمي: هو آخر مدار الفتوى فإن المفتي إذا سئل عن حادثة يطلب حكمها من الكتاب ثم في القياس فإن لم يجده فيأخذ حكمها من استصحاب الحال في النفي لإثبات، فإن كان التردد في زواله فلاصل بقاءه وإن كان التردد في ثبوته فالأصل عدم ثبوته»^(٧٨) استخدمه ابن جنى فأشار إلى مفهومه لا غير في (باب قى إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول، ما لم يدع داع إلى الترك والتحول) وضرب لذلك مثلاً ب (أو) التي هي لأحد شيئين في الأصل أين كانت وكيف تصرف. ولكن الفراء نقلها عن هذا الأصل وذكر بأنها قد تدل على معنى (بل) مستندا إلى قول ذي الرمة:

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنِقِ الضُّحَى * * * وصورتها أو أنت في العين أملحُ

قال: معناه: بل أنت في العين أملح^(٧٩). ثم استخدمه ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) استخداماً اصطلاحياً فعرفه بقوله: «المراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب» ثم يقول: «وما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو (الذي) وتضمن معنى الحرف في نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو يذهب ويكتب ويركب في الأسماء»^(٨٠). والواقع أنه استمد من ثقافته الفقهية وبالتالي أخذه من أصول الفقه كما بينا صنيعة في مصطلح الإسناد قبل لاتصال العلوم بعضها ببعض ومن ثم تتبادل التأثير والتأثر؛ لأن

المصطلح المذكور كان مستعملاً في أصول الفقه بزمان سابق بالمعنى المذكور في حده لاستخدامه كمفهوم عند ابن جنى وكمصطلح محدد عنده. ولسنا بصدد ذكر المصطلحات ذات الصلة بمنهج أصول الفقه، لأنه يمكن الرجوع إليها في المؤلفات الخاصة بها، لذا نتعرض للعنصر الثانى من تأثير أصول الفقه في مناهج التعليل النحوى وهو القياس وطرق التعليل.

القياس: لغة من القوس وهى الذراع ومنه قوله تعالى: ﴿قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى﴾ [النجم: ٩] أى قدر ذراعين أو أقل. هكذا قال المفسرون ومنها القوس المعروفة وكذلك القياس، والفعل واوى (قاس يقوس قوساً). ويأتى (قاس يقيس قياساً الشيء) إذا أقدره على مثله ^(٨١)؛ فقاس فى الأصل (ذرع) لأن القياس الطبعى بالذراع، وهو عند علماء الأصول «حمل الفرع على الأصل إذا اتفقا على علة الحكم ومتى حصل الاتفاق فى العلة لم يؤثر افتراقهما فى غيرها، كما إذا اتفق شيان فى العقلية فى علة الحكم وجب الجمع بينهما وإن افترقا فى كثير من الأشياء» ^(٨٢) وقيل «بيان حكم أمر غير منصوص على حكمه بإلحاقه بأمر معلوم حكمه بالنص فى الكتاب أو فى السنة» ويعرف بأنه «إلحاق أمر غير منصوص على حكمه لاشتراك فى علة الحكم». ^(٨٣)



ولقد ضرب ابن الأنبارى لذلك مثلاً: «وذلك مثل أن تتركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أسند إليه الفعل مقدماً عليه؛ فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل؛ فالأصل: هو الفاعل والفرع: هو ما لم يسم فاعله. والحكم: هو الرفع، والعلة الجامعة: هي الإسناد. والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد»^(٨٤).

تلك - إذن - العلة القياسية وقد قال فيها الزجاجي: أن يقال لمن قال: نصبت زيداً إن في قوله: إن زيداً قائمٌ؛ ولم يوجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدى إلى المفعول فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته. فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، و المرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله نحو: ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك^(٨٥).

وإذا كان النحاة قد أخذوا قياس العلة من علماء الأصول بدليل ما سبق فإن تأثر النحويين في هذا الأمر امتدّ إلى أقسام قياس العلة ونحن نجد لها ثلاثة عند علماء الأصول هي:

١ - قياس الأولى: كأن يكون المعنى الذي شرع لأجله وهو العلة في الفرع أقوى من الأصل كقول الرسول - صلى الله عليه وسلم -: (إن الله حرم من المؤمن دمه وأن يظنّ به إلا خيراً). يفهم منه حكم عدم قول المكلف في المؤمن غير الخير، فإنه إذا كان لا يُظنّ بالمؤمن إلا خير فأولى ألا يقال فيه إلا خير.^(٨٦)

٢ - قياس المساوى: وهو أن يتحقق الوصف الذي اعتبر على للحكم في الفرع بقدر ما يتحقق في الأصل كتحریم النبيذ المسكر بالقياس على الخمر^(٨٧).

٣ - قياس الأدنى: وهو أن يكون تحقق العلة في الفرع أقل وضوحاً من تحقيقها في الأصل كالسكر الذي يتحقق في بعض النبيذ فإنه ليس في قوة وضوح الإسكار

في الخمر. ولا يمنع ذلك استقامة التعليل لأن المنصوص عليه يكون دائماً أوضح في الدلالة على العلة وهذا يوجب أن يكون تحققها أوضح^(٨٨).

وهكذا فقد قسم النحاة بدورهم قياس العلة التقسيم السابق نفسه وهو ما يظهر في تعريفهم له: « أن يحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليه الحكم في الأصل نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد »^(٨٩). وقياس العلة عند النحاة ثلاثة أقسام كذلك تطابق ما ذكره علماء الأصول آنفاً وهي:

أ- قياس الأولى: وهو الذي تكون فيه العلة في الفرع أقوى منها في الأصل وقد أجاز صاحب الكافية في هذا بأن يقال في « اُعْضُضْ عُضْنَ » قياساً على قول العرب في « أَقْرُزَنَّ قُرْنَ » بحذف أحد المثليين طلباً للتخفيف إلا أن فك المضموم أثقل من فك المكسور في « اقرزَنَّ » وإذا قرَّ من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف فإن فعل ذلك بالمضموم أولى بالجواز^(٩٠) فقياس الأولى هو حمل الأصل على الفرع مثل إعلال المصدر لإعلال فعله وتصحيحه لصحته نحو: قُمْتُ قِيَامًا وَقَاوَمْتُ قَوَامًا^(٩١). ويمكن أن نقف على نموذج آخر لهذا النوع من القياس في تعليل ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) عند رده على من منع أن تكون «السين» بعض «سوف» لاختلاف مدة التسويف بهما إذ هي في سوف أطول وكل منهما أصل برأسه. لكن ابن مالك ردّ هذا بالقياس والسماع: فبالنسبة للقياس الماضي والمستقبل متقابلان فإذا كان لا يقصد بالماضي إلا مطلق المضي دون تعرض لقرب المضي فينبغي ألا يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون تعرض لقرب الزمان وبعده وذلك لإجراء المتقابلين على طريقة واحدة والقول بتطابق سيفعل وسوف يفعل تصحيحاً لذلك فإن المصير إليه أولى، وهو القياس. أما السماع فيذكر للعرب تعبيرها بـ «سيفعل وسوف يفعل» عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد؛ لذا صح توافقهما وعدم تخالفهما ويؤسس هذا الرأي على ما ورد في هذا من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿ وَسَوْفَ يُؤْتِي اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ١٤٦] وقوله سبحانه

﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴾ [النساء: ١٧٥] وقوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [النبأ: ٤] وقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾ [الآية: ٥] ومن الشعر العربي ولكن بيت غير منسوب إلى قائله:

وَمَا حَالَهُ إِلَّا سَيُصْرَفُ حَالُهَا *** إلى حالة أُخْرَى وَسَوْفَ تَزُولُ

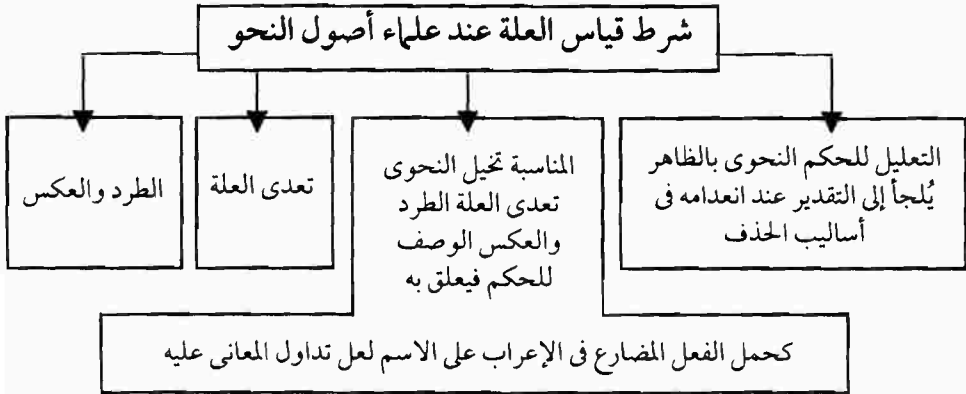
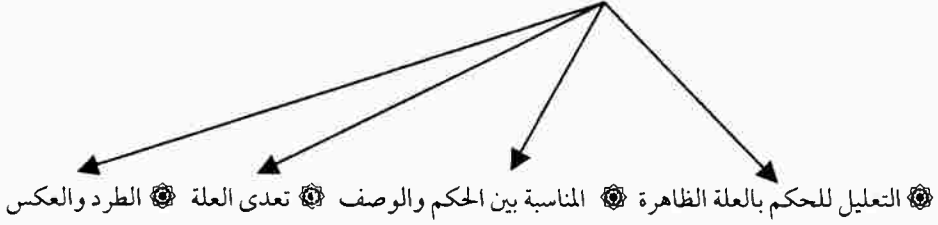
وهذا يدل على توافق سيفعل وسوف يفعل في الدلالة على مطلق الزمن المستقبل بغير تفاوت في قرب وبعد، إلا أن سيفعل أخف؛ لذا كان استعمالها أكثر.^(٩٢)

ب- قياس المساوى: وهو الذى تكون العلة فيه فى الفرع والأصل سواء أى حمل نظير على نظير كما ذكره السيوطى^(٩٣) والنظير عنده إما فى التعجب لأنه يشبه فعل الأمر فى اللفظ ومثل إدغام الحرف فى مقاربه فى المخرج وكتباء (حَدَّام) على الكسر تشبيهاً له (بَدْرَاكِ وَتَرَاكِ) أما النظير فى المعنى فمثل جواز «غَيْرُ قَائِمِ الزيدان» حملاً على «ما قام الزيدان» لأنه فى معناه. أما ما يكون فىهما معاً فإنه مثل منعهم أن يرفع أفعل التفضيل الظاهر لشبهه بأفعل فى التعجب وزناً وأصلاً وإفادة للمبالغة^(٩٤).

ج- قياس الأدنى: وهو أن تكون العلة فى الفرع أضعف منها فى الأصل أى حمل الفرع على الأصل. قال ابن جنى: «واعلم أن العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأملت عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن وأنه منها على أقوى بال ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحرف فى التثنية والجمع الذى حده فأعطوا الرفع فى التثنية الألف، والرفع فى الجمع الواو، وبقي النصب لا حرف له فيما به جذبه إلى الجر فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك»^(٩٥).

وتعد العلة من أركان القياس السابقة الأهم عند علماء الأصول، وما دام النحاة قد تأثروا بهم فإنهم درسوا هذا الركن بتركيز ووضعوا لها شروطاً على نحو ما قام به هؤلاء العلماء منها: ^(٩٦)

شروط قياس العلة في الفقه



شروط قياس العلة في الفقه

١- يعلل النحويون للأحكام الإعرابية بعلة ظاهرة ولا يرضون بالرفع أو النصب وغيرهما ما لم تكن هنالك علة ظاهرة، وانعدام العلة الظاهرة هو السبب لديهم في تقدير الحذف في الأساليب الإعرابية ففي قوله تعالى: ﴿ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠] فلما كانت العلة الظاهرة منعدمة في نصب "خيرًا" قدروا لها فعلاً محذوفاً تقديره: أنزل خيرًا؛ فإسناد هذه الأفعال هي العلة التي يجب أن تكون ظاهرة. ولا بأس أن نشير هنا إلى أن تحاليل (نوام تشومسكي)^(٩٧) كلها من هذا النوع؛ فالحذف على ضوء تحاليله: « يعنى أى نقص فى الجملة النواة التوليدية الاسمية أو الفعلية لغرض فى المعنى وتبقى الجملة تحمل معنى يحسن السكوت عليه، وتحمل اسمها الذى كان لها قبل أن يجرى عليها تحويل؛ فإن سأل أحدهم

قائلاً: من حضر؟ وأجيب: خالد؛ فإن كلمة (خالد) في سياقها تحمل معنى يحسن السكوت عليه؛ فهي جملة، و لكنها جملة حُدِفَ ركن من أركانها وهو (حضر)؛ فهي جملة تحويلية القصد من التحويل فيها هو الإيجاز، والإيجاز تهتم به اللغة العربية وتسعى لتحقيقه وهو عنصر من عناصر بلاغة المتكلم»^(٩٨). وهنا يمكن القول: إن من يقارن بين الأسس التي بنى عليها هذا العالم الأمريكي منهجه التوليدي التحويلي وبين القواعد النحوية التي أسس عليها العلماء العرب يكتشف أن علم النحو العربي لم يكن بعيداً عن أسس هذا الطرح الفكري اللغوي بخاصة عند عبد القاهر الجرجاني الذي سبق (تشومسكي) في التطرق للمفهوم العميق من عناصر الجملة وغير العميق وتحديد الفرق بينها حين ميز بين النظم والترتيب والبناء والتطبيق فقرر أن النظم للمعاني في النفس: «اللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس..»^(٩٩) وهي البنية العميقة عند (تشومسكي)^(١٠٠) أو التركيب المستتر المخبأ للكلام وقد جرى استعماله في التحليل النحوي العربي بالبنية المقدرة. أما البناء فهو البنية السطحية التي تحصل بعد التركيب بواسطة الكلمات بينما يمثل التعليق المستوى الدلالي من هذه الكلمات في إطار السياق طبعاً. فعبد القاهر الجرجاني - إذن - فسّر اللغة وقواعدها تفسيراً عقلياً أو قل لم يكن ذلك ليبعد عن إدراكه وفهمه، وكانت غايته في الدراسة والتحليل هي القواعد من خلال النظم في إطار المعاني وترتيبها حسب ترتيب المعاني في النفس مع اعتبار حال المنظوم بعضه مع بعض. وقد نبّه إلى أنه ليس المقصود من هذا النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق. وهو ما كان في منهج اللغوي الأمريكي المذكور الذي انتقد البنيوية ورجع إلى النحو التقليدي الذي رآه يقدم صورة أكثر عمقاً عن طبيعة اللغة فسعى في خضم ذلك إلى تحديد صيغ القواعد اللغوية التي تمثل أو تعكس ذلك النظام الذهني فيها من خلال شرحها وتعليلها ووصفها.

لقد كان شرط ثبوت العلة الظاهرة عند النحاة - إذن - على غرار منهج الفقهاء:

يجب أن تكون لديهم وصفًا ظاهرًا وأمرًا يجرى عليه الإثبات؛ فثبت النسب يستوجب علة ظاهرة وهى قيام فراش الزوجية وكلاهما أمر ظاهر.

٢- المناسبة: إذا كان علماء الأصول يشترطون أن تكون مناسبة بين الحكم والوصف الذى اعتبر علة، فالقتل علة لمنع الميراث.

وأساس الميراث صلة بين الوارث والمورث، والقتل يقطع هذه الصلة والنحويون اختلفوا فى المناسبة التى تسمى أيضًا الإخالة لأنه يخال أو يظن بها أن الوصف علة وقياسها قياس علة، حمل الفرع على الأصل بالعلة التى علق عليها الحكم فى الأصل وذلك مثل حمل الفعل المضارع على الاسم فى الإعراب لعلة تداول المعانى عليه^(١٠١).

٣- التعدى: وهو أن تتعدى العلة ولا تكون قاصرة على موضع الحكم^(١٠٢) فالسفر يرخص فيه الإفطار والقضاء بأيام آخر وهذا لا يصح أن يكون علة لعدم أداء الصلاة لأن الوصف مقصور على الموضع الذى يعلل له إلا أن ما استوفى شروط الوصف كالإسكار الذى هو وصف يتعدى ويوجد فى أشياء كثيرة فإن التحريم لا يظل مقصورًا على شيء واحد بل يتعدى لكل الأشياء التى اشتملت شروط الإسكار.

ولما كان تعدى العلة أساسًا فى القياس عقد له ابن جنى بابًا خاصًا عنوانه: (باب فى أن العلة إذا لم تتعد لم تصح) ومما ذكره فيه: « من ذلك قول من علل لبناء كم ومن وما وإذ ونحو ذلك بأن هذه الأسماء لما كانت على حرفين شابهت بذلك ما جاء من الحروف على حرفين نحو هل وبل وقد، فلما شابهت الحروف من هذا الموضع وجب بناؤها كما أن الحروف مبنية وهذه علة غير متعدية وذلك أنه كان يجب على هذا أن يبنى ما كان من الأسماء أيضًا على حرفين نحو: يد وأخ وأب وفم وحم وهن ونحو ذلك »^(١٠٣).

٤- الطرد والعكس: وذلك بأن تكون العلة مطردة منعكسة إن وجدت وجد معلوها وإن انتفت انتفى هذا المعلول فتحريم الخمر يعلل بالإسكار وهو علة مطردة كلما وجد فى شيء ترتب عليه التحريم والنصاب فى الزكاة كلما ملك وحال

عليه الحول وهو علة وجوب الزكاة وهى علة مطردة ولكنها تنعكس بانتفاء النصاب وذلك معناه انتفاء وجوبها وهذه هى العلة المنعكسة^(١٠٤).

ولقد كان اختلاف النحاة فى ذلك تابعاً لاختلاف علماء الأصول لذا فالعلة قد تكون موجودة عند الفقهاء دون وجود الحكم وهو الذى سموه تخصيص العلة^(١٠٥) أى تبقى العلة علة؛ بيد أنها تخصص بأحوال معينة لا يصح القياس عليها فى غير هذه الأحوال. لكن بعضهم فسر العلة وناقضها كالتعليل للربا بالطعم فى بيع الرطب بالتمر والعنب بالزبيب ففيها الطعم. والتعارض فيها مع جهل التماثل ليس بحرام فى مقدار معين مبين فى الفروع إذا وجدت العلة تخلف الحكم^(١٠٦).

أما النحاة فقد جَوَّز بعضهم تخصيص العلة كابن جنى ولم ير بعضهم تخصيصاً فيها كابن الأنبارى. قال الأول: «واعلم أن معلوم مذهب أصحابنا ومتصرف أقوالهم مبنى على جواز تخصيص العلة وذلك أنها وإن تقدمت علل الفقه فإنها أو أكثرها إنما تجرى مجرى التخفيف والفرق ولو تكلف متكلف نقضها لكان ذلك ممكناً- وإن كان على غير قياس ومستثلاً»^(١٠٧) ثم استدل على قوله بشاهد إعرابى «وكذلك لو نصبت الفاعل ورفعت المفعول أو ألغيت العوامل: من الجوار والنواصب والجوازم لَكُنْتُ مقتدراً على النطق بذلك وإن نفى القياس تلك الحال»^(١٠٨) أى أننا نقدر على نطق الفاعل والمفعول غير معربين وبدون الحكم الذى أوجبه لهما العلة فتكون العلة حينئذ موجودة بدون حكم وهذا تخصيص العلة.

أما ابن الأنبارى فيرفض تخصيصها لكونه يرى أنه لا بد من وجود الحكم عند وجودها فى كل حالة فما دام الإسناد موجوداً فإنه يلزم أن يرفع كل ما أسند إليه لوجود علة الإسناد. وهكذا مع نصب المفعول لوجود علة وقوع الفعل عليه يقول: «الأكثر على أن الطرد شرط فى العلة وذلك أن يوجد الحكم عند وجودها فى كل موضع كرفع ما أسند إليه الفعل فى كل موضع لوجود علة الإسناد ونصب كل مفعول وقع فضلة لوجود علة وقوع الفعل عليه وإنما كان (الطرد) شرطاً فى (العلة) لأن العلة النحوية كالعلة العقلية والعلة العقلية لا تكون إلا مطردة ولا يجوز أن يدخلها التخصيص فكذلك العلة النحوية»^(١٠٩).

ب- تأثير علم الكلام:

إن تأثير النحو بعلم الكلام^(١١٠) يقودنا إلى التساؤل: ممّ استمد الكلاميون أسس منهجهم في البحث وأسس براهينهم؟ الجواب عن هذا السؤال ييسر لنا علاقة هذا العلم بالنحو - فيما بعد - حينما قصد بالدراسة قصداً وأسس منهجه الخاص، بل ولربما قبل ذلك أيضاً ولعل إجابتنا على هذا التساؤل لا تخرج عن إصابة الغاية حين نقول مرجحين: إن علماء الكلام استمدوا أسس مدرستهم في البحث والبرهنة من القرآن الكريم لاعتبارات منها:

أولها: اشتغال القرآن الكريم على الجدل الديني كالذي دار بين الرسول - صلى الله عليه وسلم - وبين أصحاب الملل الأخرى.

ثانيها: انتشار الإسلام في بيئة نضجت فيها المدارس الفلسفية وأحكمت فيها النظريات العقلية التي أخذ بعضهم فيها بآراء أفلاطون وبعضهم اتبع آراء أرسطو وغيرهم نزع منزع الدهريين^(١١١) والسفسطائيين^(١١٢) والرواقيين^(١١٣) وبعضهم استعاض عن ذلك قوانين وضعية بدل الشرائع السماوية مثل بابل وأثينا وروما.

تأثير علم الكلام في النحو

التأثر عند علماء الكلام

١- بالمنهج القرآني

٢- بالمنطق الأرسطي: بدءاً من القرن الثالث الهجري لانعدام الدليل التاريخي المادي

إن الإسلام دين العلمين قد أباح لأتباع هذه التيارات الدفاع عن مبادئها وهذا يدل على أن الفكر البشرى آنذاك لم يكن على فطرته عند مجيء الوحي وهو ما يجعلنا نضع العرب يومئذ في إطارهم الحقيقي ولا نتصور عزلتهم عن تلك التيارات والاتجاهات.

ثالثها: مستويات الإعجاز في القرآن الكريم لا تُتصور إلا موجهة إلى قوم يدركون ويفقهون فإذا كانوا قد برعوا في اللغة فإنها وعاء الفكر وهو أمر يجعلنا نتساءل عن درجة مستواهم الفكري بالمقارنة مع مستوى هذا الخطاب في القرآن الكريم.

رابعاً: لقد جادل القرآن الفرق المختلفة للإسلام في مواضيع كالحرية واختيار الإنسان للحكم على أفعاله وكقدرة العقل على إدراك الحقيقة. وهي مواضيع صارت كلها فيما بعد محل نقاش المذاهب الكلامية.

خامسها: أشار القرآن الكريم إلى عدم جدة مواضيع الجدل إذ ما حدث من ذى قبل: بين نوح وقومه وإبراهيم وآله وموسى وفرعون وغيرهم من الرسل بكيفية تعكس الصراع الدائم بين الإيمان والكفر.

فهذه المعطيات تبين تأثير الكلاميين كقراء بالدرجة الأولى بها جاء في القرآن الكريم وكفقهاء سخرُوا جهدهم كله لفهمه بعقولهم والاحتجاج على خصومه على هذا الأساس أيضاً. بيد أن ذلك لا يمنع الاتصال بالآخرين لكنه اتصال يظل يفتقر إلى الدليل المادى من ناحية تأثير الكلاميين فيه بغيرهم وإن كان ذلك غير معدم وإنما بقى ينمو مع الزمن في إطار تلاقح الأفكار بالطبيعة بين الأمم إلى أن بلغ أوجه في القرن الرابع الهجرى بعد أن ترجمت كتب المنطق لأرسطو^(١١٤) على يد حنين بن إسحاق.

ج- علاقة العلة بالقياس:

إن لم نكن شرحنا معنى العلة فقد أومأنا إليها وهي عند أرسطو علة فاعلية: يجب بها عن من فعل الشيء؟ وعلة غائية: يجب بها عن السؤال: لم كان الشيء؟ وعلة مادية: يجب بها عن سؤال: ما الشيء؟ و علة صورية: يجب بها عن

كيف؟^(١١٥) وهى كما ترى مباحث منطقية له فى المنطق جمع فيها علل الوجود فى أربع علل: مادية و فاعلية وصورية وغائية.

أما عند النحويين فهى الوصف الذى يكون مظنة وجه الحكمة فى اتخاذ الحكم^(١١٦).

لقد كان القياس فى اللغة العربية متأصلاً لأن العرب عرفوه قبل وضع مبادئ النحو، ولما كان فكرة ترتبط بالتفكير والعقل فهو جزء من قوانين العقل، عمل به عبد الله بن أبى اسحاق وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ)، ولما وصل عهد الخليل بن أحمد (عده الغاية فى استخراج مسائل النحو، واعتمد تلميذه سيبويه القياس والتحليل فى تأصيل القواعد وهو ما يبدو فى أبواب الكتاب.

إن أركان القياس أربعة:^(١١٧)

- ١- الأصل: وهو المقيس عليه
- ٢- الفرع: وهو المقيس
- ٣- العلة الجامعة بين الأصل والفرع.
- ٤- الحكم.

قال ابن الأنبارى مستشهداً: «وذلك مثل أن تركيب قياساً فى الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: «اسم أسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل» فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعل، والعلة الجامعة هى الإسناد والحكم هو الرفع»^(١١٨).

ولكنه عند النحاة «تقدير الفرع بحكم الأصل» أو «حمل فرع على أصل بعلة» تعلق عليها الحكم فى الأصل كحمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد يسمى هذا عند النحاة قياس العلة وقد قسموه إلى ثلاثة أقسام^(١١٩) أشرنا إليها قبل: قياس الأولى - وقياس المساوى - وقياس الأدنى^(١٢٠).

ومن أنواع القياس ذى الصلة بالعلة ^(١٢١):

أ- قياس الشبه: الذى يحمل فيه الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التى علق عليها الحكم فى الأصل كأن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شيوعه فكان ذلك علة شبه جعلته يكون معرباً كالاسم: فيقوم: يصلح للحال والاستقبال ولكن إذا أدخلنا عليه السين اختص برجل بعينه، فلما اختص الفعل بعد دلالة على العموم مثلما كان الاسم يختص بعد عموم دلالة، فقد شابه الاسم وما دام الاسم معرباً، يكون ما شابهه كذلك.

ب- قياس الطرد: يوجد معه الحكم وتفقد (الإخالة) ^(١٢٢) فى العلة، اعتبره بعضهم ليس حجة لأن الإطراد لا يوجب غلبة الظن لأنه لو علل بناء (ليس) بعدم التصرف لاطراد البناء فى كل فعل غير متصرف لترتب عنه اطراد إعراب ما لا ينصرف بعدم الانصراف؛ فلما كان ذلك غير غالب على الظن - فى أن بناء ليس لعدم التصرف ولا أن إعراب ما لا ينصرف لعدم الانصراف - كان بناء ليس إنما هو لأن الأصل فى الأفعال البناء وكان إعراب ما لا ينصرف لأن الأصل فى الأسماء الإعراب. فلما ثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها ثبت أن مجرد الطرد غير كافٍ لا بد إذن من إخالة أو شبه يدل على أن الطرد لا يكون علة ^(١٢٣).

وقياس الشبه وقياس الطرد من مسالك العلة التى أوردها السيوطى: ^(١٢٤) الإجماع والنص (أى العلة بالإجماع وبالمتابعة وإلغاء الفارق والمناسبة. فالإجماع: أن يجمع أهل العربية أن علة هذا الحكم كذا كالتعذر فى المقصور والاستثقال فى المنقوص.

والنص: هو أن ينص العربى على العلة. والإيحاء: هو أن يكون إيحاء إلى العلة كما قال ابن اسحاق للفرزدق فى أعقاب قوله: (طويل).

وعينان قال الله كُونَا فكَانَتَا فَعُولَانِ بِالْأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الْخَمْرُ

ما كان عليك لو قلت: فعولين ! فقال الفرزدق لو شئت أن تسبح لسبحت.
ونفض؛ فلم يعرف أحد ممن كان حاضراً ما أَراده^(١٢٥).

وأما السبر والتقسيم فذكر للوجوه المحتملة ثم يختبر ما يصلح منها ويسقط ما
عداه كأن نقول في وزن (مروان) لا يخلو من أن يكون: فَعْلان مفعالا أو فعوالا.
هذا وجه الاحتمال ثم نفسد كونه مفعالا أو فعوالا بأنهما مثالان لم يأتيا، فلم يبق إلا
« فَعْلان »^(١٢٦).

والمناسبة وتسمى الإخالة، يسمى قياسها قياس علة، يحمل الفرع فيها على
الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل كحمل الفعل المضارع في الإعراب
بعلة تداول المعاني عليه. أما إلغاء الفارق فيبين فيه أن الفرع لم يفارق الأصل إلا فيما
لم يؤثر كقياس الظرف على المجرور.

وإذا كان قد تأسس لدى النحاة قيام القياس على أربعة أركان:

أصل وفرع وحكم وعلة، فإن العلة تعد الأساس الذي قام القياس عليه، لذلك
كانت أهم أركانه. ونظراً لهذه الأهمية وضعوا لها تلك الشروط والمسالك التي أشرنا
إليها بإيجاز ولكن يمكن الرجوع إلى تفاصيلها عند الحاجة^(١٢٧).

د- علاقة العلة بالمنطق:

تتوقف هذه العلاقة على إبراز ما للنحو العربي من صلة بالمنطق الأرسطي
لذلك لا نستطيع أن نحدد العلاقة المذكورة إلا بالرجوع إلى جانبها التاريخي.
لقد أثبت بعض الدارسين ومنهم ما زعمه A.MERX أن النحو العربي تأثر
بالمنطق اليوناني الأرسطي محتجاً بالتقسيم الثلاثي للكلمة في اللغتين (اسم - فعل -
حرف) بمفاهيم الجنس والظرفية والحالية وما إليها^(١٢٨)، وتبعه في هذا الرأي
FLEISCH^(١٢٩) ثم جاء كارتر وبين أن النحو العربي لم يتأثر بالمنطق الأرسطي وأنه
أصيل، كتب في ذلك مقالاً بعنوان أصل النحو العربي^(١٣٠) وبين G.troupeau

(جيرار تروبو)^(١٣١) أن لا علاقة لكتاب سيبويه بالمنطق أرسطو وهو الرأى الذى ذكره العمرانى جمال فى كتابه « المنطق الأرسطى والنحو العربى »^(١٣٢) ودرس علاقة النحو العربى بفلاسفة القرنين الرابع و الخامس الهجرى فى مدرسة بغداد. وأغلب المستشرقين متفقون على أن النحو العربى نشأ فى حضن الإسلام مستمداً معظم أصوله ومصطلحاته من علمى الأصول والكلام، ولم يتأثر بالفلسفة اليونانية إلا فى المدرسة البغدادية ابتداء من القرن الرابع الهجرى. أما قبل هذا التاريخ فهو إسلامى محض قاله جيرار تروبو المشار إليه^(١٣٣).

ومع هذا فإن التاريخ لم يقدم دليلاً مادياً على اتصال النحاة الأوائل^(١٣٤) بالمنطق الأرسطى اتصالاً مباشراً لكن على الرغم من ذلك فإنه يصعب نفيه من المناخ العام السائد. ثم إن بعضهم ذكر أن اتصال الفكر العربى بهذا المنطق تم عن طريق ما قدمه النحاة السريان حيث ألفوا فى النحو على النمط اليونانى مثل يعقوب الرهاوى^(١٣٥) وأنه اتصال تمّ كذلك عن طريق الترجمة التى تناولت كتب أرسطو الثلاثة فى صورة المنطق:

أ- قاطا غورياس.

ب- بارى أرميناس.

ج- أنولوطيقا.

ونفى الباحثون أن تكون الترجمة لعبد الله بن المقفع بل هى لابنه محمد بن عبد الله ومن أنها ليست الكتب المذكورة حيث كانت ترجمته أو قل ترجمة ابنه محمد مجرد تلخيص لشروح تلك الكتب؛ لأن الترجمة الثابتة لهذه الكتب إنما هى ترجمة حنين ابن إسحاق وتلاميذه لما نقلوا من اليونانية إلى السريانية ومنها إلى العربية (الأوراجنون) أو من اليونانية إلى العربية. ولما كان العرب على اتصال بالسريان من خلال بيئة العراق فمن الممكن أنهم عرفوا الفكر اليونانى من هذه الناحية.

ولا شك فى أن هذا ينفى أى شىء مادم من ذلك فى يد الخليل وسيبويه ومن عاصرها مع الاعتبار لتلخيص شروح المنطق عند عبد الله بن المقفع أو ابنه أو لما قام

به قبلهما السريان في عملهم النحوى على النمط اليونانى وما ترجموه كذلك من نحو هؤلاء ويبقى الاحتمال وارداً يعوزه الثبوت..

ولسنا ندرى ونحن نبحث عن صلة النحو العربى بالمنطق اليونانى هل كان العرب قد عرفوا ما كان من خلاف بين مدرستى النحو اليونانى وهما المدرستان اللتان اختلفتا في نظريتهما إلى العالم وإلى انعكاس حركة الطبيعة في اللغة؟ فأتباع مدرسة (برجامون) يقولون بعدم وجود قوانين مطردة في الطبيعة وأما أتباع مدرسة (الإسكندرية) فيقولون: إن العالم تحكمه قوانين متسقة مطردة فليست حركات النجوم وانتظام الفصول الأربعة مثلاً عفوية^(١٣٦) فالمدرستان كلتاهما أثرتا في الدرس اللغوى أى أن مدرسة (برجامون) اتجهت اتجاهًا غير قياسى لا اطراد لديها في قواعد اللغة حيث اعتمدت على كل ما ورد من اللغة منساقاً لمبادئ الرواقيين. أما مدرسة (الإسكندرية) فإنها اتجهت إلى القياس الأرسطى الذى لا يقرّ إلا ما تحكمه القاعدة المطردة وهنا يحق لنا أن نتساءل: هل عرف العرب هذا الخلاف؟ وما مدى علاقة الشبه بين خلافهما وخلاف مدرستى البصرة والكوفة؟

إن الاتصال المباشر للنحو العربى بالمنطق اليونانى أثبتته المؤرخون والباحثون ولكن بترجمة حنين بن إسحاق في القرن الثالث وذلك رغم رفض بعض النحاة لهذا الاتصال فيما بعد بالقرن الرابع الهجرى.

ونحن لو ركزنا على جوانب أساسية بالدرس النحوى في المنطق وفي النحو العربى من خلال المقابلة لاتضح الأمر من خلالها، وهذه الجوانب الأساسية:

١- التعريف.

٢- التعليل.

فالتعريف الأرسطى يريد الوصول إلى "جوهر" المعرف أو إلى "ماهيته" وهى غاية التعريف وذلك يقتضى صياغة تحمل معنى هذا الجوهر.

أما عند النحاة العرب فلم يطبق الأولون منهم "التعريف" الأرسطى الذى يعتبر قمة العلوم على الجنس والفصل النوعى الذى يشترط:

أ- إدخال عناصر المعرف فقط في التعريف.

ب- تنظيم العناصر في نسق صحيح.

ج- إخراج هذه العناصر من غيرها.

وذلك لأن رجوعنا إلى تعريفات سيبويه مثلاً يجعلنا نكشف قيامها على التمثيل كقوله: "باب علم ما الكلم من العربية" "فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل فالاسم: رجل و فرس وحائط" ^(١٣٧) فهو تمثيل، أما ما أورده في تعريفه للفعل: "وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع." ^(١٣٨) فقد انتهج في تعريفه التمثيل أو التمييز له بشيء من خواصه في معظم المواقف المبسطة في أبواب كتابه، وهو ما يجعلنا نستبعد أو قل نتأكد من عدم تطبيقه المنهج الأرسطى فكان بهذا بعيداً عن أثر المنطق.

وقد سار المبرد بعده على نهجه في التمثيل للفاعل إذ قال مثلاً: "فالفاعل رفع وذلك قولك: قام عبد الله وجلس زيد" ^(١٣٩) وهذا يظهر أننا ما زلنا حتى المبرد بعيدين عن التأثير بالتعريف الأرسطى رغم دخول المنطق إلى الفكر الإسلامى يومئذ.

ولعل مرد ذلك يرجع إلى الالتزام بطريقة سيبويه أو إلى التأثير البالغ بكتابه. ولما حلّ القرن الرابع تعامل النحاة مع المنطق بوعى ومناقشة أفضت به إلى اعتماده كطريقة أخرى في التعريف تستند إلى قياسه وبراهينه وحججه وحدوده من ذلك قول الزجاجي: "الحَد هو الدال على حقيقة الشيء" ^(١٤٠)، وهو كما ترى يتفق مع نظرة أرسطو إلى "الجوهر" و"الماهية" ^(١٤١).

ويمتد التأثير إلى الزمخشري الذي أورد في أحد تعاريفه: "الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع وهو جنس تحته ثلاثة أنواع: الاسم والفعل والحرف" ^(١٤٢)، ولكنه مع ذلك المعتزلي المشهور المعتد بالعقل المتشيع بمنهج علم

الكلام وحدوده والذائد عن أصول الاعتزال الخمسة: (العدل - التوحيد - الوعد والوعيد - والمنزلة بين المنزلتين - والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). ويمكن الوقوف على غائيته ومسعاها التأويلي أو الاجتهادي المشوب بالتعليل في تفسيره: «الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل».

وربما نصل إلى حقيقة تأثر ابن يعيش بالمنطق الأرسطي وعمله بمنهجه من خلال ما قاله شارحاً حقيقة الشيء: "اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدّوه بحد يحصل لهم الغرض المطلوب" ثم قال: "وقد حد صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر" وهو يقصد الزمخشري، ثم أضاف: "وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ثم يقرن به جميع الفصول فالجنس يدل على جوهر المحدود دلالة عامة، والقريب منه أدل على حقيقة المحدود؛ لأنه يتضمن ما فوقه من الذاتيات العامة والفصل يدل على جوهر المحدود؛ دلالة خاصة "فاللفظة" جنس للكلمة" ^(١٤٣) ونحن نستشف من قوله: "الدالة على معنى فصل من المهمل الذي لا يدل على معنى" ^(١٤٤) بعض شروط أرسطو في "التعريف" وهو إدخال عناصر المعرف في التعريف وإخراجها من غيرها مما لا يدخل في التعريف.

أما العنصر الثاني من الأسس التي نتناولها لمعرفة اتصال النحو العربي بالمنطق الأرسطي فيكمن في (التعليل) وهو عنصر يهمننا في هذه الدراسة، فإذا كان التعليل عنصراً مهماً أساسياً في المنهج الأرسطي فلأنه يرتبط بالمعرفة عموماً؛ فالشيء يتكون عنده من "مادة ومن مبدأ" يردّ المادة إلى الوحدة ويعطيها ماهية معينة وهو يطلق على المادة (المادة الأولى أو الهولي)... فالهولي أصل امتداد الجسم في المكان، والصورة أصل وحدته وخصائصه الذاتية. إن المادة أصل تكثر الأفراد في النوع الواحد واختلافهم في الأعراض، والصورة أصل اتفاقهم في الماهية، وإن كثرة الأفراد في النوع الواحد تعنى اتفاقهم في علة تشابههم ولكنهم يختلفون في شيء هو علة تمايزهم ^(١٤٥) فالمعرفة إذن تعتمد على العلة ومعنى ذلك أن لكل شيء

علته. والعلة تقتضى البرهان فى المعرفة العلمية إلا أن التعريف بجوهره يقضى تقديم معناه أو علة وجوده. قال مصطفى ناصف: "الماهية عند أرسطو ليست أفكاراً منفصلة عن الأشياء (..) فالماهية متحققة فى الأشياء، والمدرجات الحسية التى نراها ليست ظلاً زائلاً لما يكمن وراءها من حقيقة وعليه فجوهر الشيء لا ينفصل عن تحققه المادى^(١٤٦) لذلك نجد أن رابطة ما توجد بين المدرك الحسى والأفكار فالماهيات حصيلة تأمل عميق وهى معزولة عن الانطباعات أو الارتباطات القائمة حوله فإذا نسبت الجمال إلى البدر فليس معنى هذا أن جمال البدر جزء من ماهيته، لأن ماهية البدر مستقلة عن هذا الجمال الذى هو شعور ذاتى قمنا بإضافته عليه لا غير ومن ثم ليس الجمال صفة تتحقق تحقق الاستدارة أو الاستنارة، إذ هذه خاصية لا شك فيها وأما الجمال فصفة مأخوذة من طريق آخر هو الذوق. وفى هذا توافق مع رأى أرسطو: إن الحقيقة أو الماهية لا علاقة لها بالذوق.^(١٤٧)

فالعلة فى مجال المعرفة تبحث فى السبب الأول وتدخل فى السياق العام لنظرية أرسطو ولا تبحث فى المادة؛ لأن الانطباع الحسى لا يدخل فى مجال المعرفة فلا علاقة لها بالمنطق. وما دامت الكلمات المنطوقة رمزاً للتجربة العقلية والكلمات رموزاً للنطق وتجارب البشر العقلية واحدة؛ فهى مقصد المنطق، والتعليل إنما يدور فى هذا المجال. ولكن ما علاقة هذا بالتعليل النحوى العربى؟

لقد بينا تأصيل العلة فى الدراسة اللغوية عند العرب، ومع ذلك، وفى ضوء هذا السياق نقول: إن التعليل كان من الأصول الأولى أساسياً فى الدرس النحوى كان التأثير فيه فى البدء داخلياً بمناخ الفكر الإسلامى من فقه وعلم كلام ولا نرى ما ذهب إليه بعضهم مثل محمد عيد الذى ظن أن التعليل فى النحو سابق لكل من الفقه وعلم الكلام وأنه تسرب إلى النحو متأثراً بمنطق أرسطو ثم دخل الفقه وعلم الكلام^(١٤٨) ونحن إذ نعارض هذا لأننا لا نتمسك فى البحث العلمى بالظن الذى قد يرجح وإنما نصرّ فى الاحتجاج لهذه المسألة على البيئة والدليل المادى الذى لم

ينصّ عليه الثبت التاريخي حتى الآن إلا في ترجمة حنين بن إسحاق لكتب أرسطو في المنطق بعيداً عن الأزمنة التي يراد الإصرار فيها على إصاق منهج المنطق بالفكر العربى الإسلامى الذى لا نتحرج في إثباته بالدليل التاريخى السابق في القرن الثالث الهجرى لأن بداية التأثير كما ذهب إلى هذا بعض الباحثين منهم عبده الراجحى قد ثبت في القرن الثالث الهجرى وبلغ القمة في القرن الرابع الهجرى أيضاً^(١٤٩).

لقد بدأ التعليل في الدرس النحوى غير بعيد عن التفسير المباشر يلمح في الرجوع إلى المعنى عند تعليل التركيب كما أورده سيبويه عن الخليل: "وقال الخليل: هُوَ كَاتِنٌ أَحِيكَ عَلَى الاستخفاف والمعنى هُوَ كَاتِنٌ أَخَاكَ" (١٥٠).

وثمة أسس بنى عليها النحاة العرب تعليلهم في الكلام بالتعويل على المعنى^(١٥١) في تعريفهم للجملة بأنها كلام مفيد، لهذا رأى ابن هشام الأنصارى أن: "أول واجب على العرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً" (١٥٢). واعتمدوا في تعليلهم أيضاً على ربط صحة المعنى مع صحة الشكل واستقامته، يدل على هذا تعليل ابن هشام الأنصارى كذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَمُودًا فَمَا أَبْقَى﴾ [النجم: ٥١] ف "تموداً" مفعول به مقدم، وهو ممتنع لأنه لـ (ما النافية) الصدارة، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها حسب الترتيب الصارم بين العامل والمعمول في إطار «نظرية العامل» التى تلزم العامل أولاً والمعمول ثانياً لذا فهو معطوف على (عاداً) وهو بتقدير: وأهلك تموداً^(١٥٣). وعولوا على اعتبار الضغط الذى يمارس على الكلمات وهى متجاوزة ويظهر ذلك في تعبيرهم عن هذه الضغوط الممارسة بقولهم: الحمل على الموضع إذا لم يستقم الحمل على اللفظ. فاستقامة الشكل تقتضى في العربية ضبط أواخر الكلمات بالعلامات المناسبة التى تشعر بالمعنى الوظيفى العام للكلمة من فاعلية ومفعولية أو إضافة فالتوابع تتبع متبوعها في الإعراب من نعت وتوكيد وعطف وبدل فمن المسلم به مراعاة اللفظ فيكون تابع المرفوع مرفوعاً وتابع المنصوب منصوباً وتابع المجرور مجروراً^(١٥٤).

ولكن النحويين تنبهوا إلى أنه في بعض الأحيان لا يستقيم الحمل عن اللفظ بسبب الضغوط الممارسة على تحديد ظهور الكلمات بعضها بجانب بعض ومن أمثلة ذلك: "ما أتاني من أحدٍ إلّا على"، فلا يحمل الكلام على (من) لأن ما بعد (إلّا) معرفة وهو (على) وما قبلها بعد حرف الجر (الزائد) نكرة على مذهب جمهور النحاة؛ لذلك حمل على موضع المجرور وهو الفاعل للبديهة (١٥٥).

ولم يكتف النحاة بالأسس السابقة في تحليلهم بل بنوه كذلك على الرجوع إلى الأصول المقدّرة في التركيب حيث أدركوا أن وراء التركيب الظاهر آخر كامناً يتحدد من خلاله المعنى الوظيفي لعناصر الجملة مع وعيهم للصلة بين التركيبين، ففي تقدير الإعراب نجده يتصل بالتركيب الظاهر وفي تفسير المعنى يعتمد على تركيب مقدر يختلف النحاة في تصوره. ولا ريب في أن منهجهم هذا يبرز أنهم جمعوا التعليل بالمعنى إلى التعليل بقوانين التركيب مع الاستعمال الذي يكاد يكون المقياس الأغلب الذي يقوم عليه تعليل الظواهر؛ لأنه يرتبط بواقع اللغة في تعليل التخفيف أو في تعليل ظواهر الحذف والترخيم وغيرها.

وهكذا فالتعليل أصل أساسي من أصول البحث النحوي عند النحاة الأوائل لكنه تطور بعد الخليل وسيبويه واتصل بالتعليل الكلامي والفقهى ثم التعليل الأرسطي إلى أن صار غاية من غايات الدرس النحوي في القرن الرابع الهجري وما بعده.

٣ - نظرية العامل

العامل الفلسفي:

تميز إقليم البصرة بتوافر عوامل تنظيم الدراسة اللغوية عن غيرها من الأقاليم لأنها الأسبق إلى التحضير والاستقرار والاشتغال بالعلوم والاستفادة من الثقافات الوافدة من العرب والفرس والهنود واليونان، وهو عامل قوى لتلاقى العقليات المختلفة وبروز الذهنيات أو المذاهب الدينية والفلسفية التي تعد نتيجة طبيعية لمثل

هذه الحياة المتحضرة بهذا الإقليم. لقد أثر ذلك بقوة في الدراسات المتوفرة عليها وأثر في مناهجها المتبعة لذا لا يتصور مثل هذا التلاقى المتنوع بالبصرة آنئذ دون أن يسبقه ما يمهد للانتفاع فيه بالمنطق اليونانى الذى ترجحت ترجمته ما بين عبد الله بن المقفع وابنه محمد أول الأمر، ولكنها ترجمة تثبت فيما بعد لغيرهما وهو حنين بن إسحاق الذى يمثل عمله في ترجمة كتب أرسطو الثلاثة في المنطق ثبوتاً مادياً لا ريب فيه.^(١٥٦) بينما لم يقم عبد الله ولا ابنه إلا بتلخيص بعض الشروح. ورغم اختلاف الدارسين حول تاريخ النقل فإنه ثبت في القرن الثالث كما بينا.

وقد أفرز النشاط الفكرى بإقليم البصرة إذن ظهور حركة دينية جديدة قامت على الجدل الدينى ومعارضة المذاهب والأديان التى أخذت تعبت بكيان الإسلام، وترأس هذه الحركة الدينية المعتزلة الذين كانوا في أغلبهم مع الشيعة من ناحية البصرة؛ ففسحوا المجال للنظر الأجنبى يؤثر في مذهبهم الكلامى. لقد تميزت فترة أواخر القرن الأول الهجرى وأوائل الثانى بظهور النظر الكلامى الذى كان إسلامياً. ولا ندرى هل يحق لنا أن نقول بعد الذى وضحنه: إنه غير بعيد عن أن يكون ملقحاً بالفلسفة اليونانية على أيدي أصحابه؟ ونود الاستناد إلى ما ذهب إليه عبده الراجحى في هذه المسألة وهو ما نميل إليه حين رأى بأن: التاريخ لم يقدم شيئاً مادياً يؤكد اتصال النحاة الأوائل بالمنطق الأرسطى فالروايات مضطربة واضطرابها لا ينفى وجود المنطق في المناخ العام السائد؛ غير أن بداية التأثير تثبت في القرن الثالث الهجرى وبلغت أوجها في القرن الرابع^(١٥٧). ومع ذلك فإن أغلب المستشرقين متفقون على أن النحو العربى نشأ في حضان الإسلام واستمد أصوله ومصطلحاته من علمى الأصول والكلام، ولم يتأثر بالفلسفة اليونانية إلا ابتداء من القرن الرابع من المدرسة البغدادية. أما قبل هذا التاريخ فهو إسلامى محض^(١٥٨) وهذا لا يمنع أن يكون الاتصال غير مباشر من طريق ما بقى من الثقافة اليونانية في الكتب السريانية أو ما كان منتشرًا منها في الشرق الأوسط قبل ترجمة الكتب

الفلسفية إلى العربية. ولكننا نرى هذا الاتصال محدوداً معزولاً لا يرقى إلى مستوى أو درجة الظاهرة.

وهكذا يتبين تأثير علم الكلام في بحوث اللغة عند البصريين وهو تأثير ساعد على انتقال الدراسات اللغوية من عهدها الفطرى إلى عهد صارت تميل فيه إلى الطابع العلمى المجرد وتلجأ إلى تفعيد القواعد.

وما دام كثير من النحاة كانوا متكلمين تأثروا بالمنهج الكلامى فإنهم اقتبسوا من علم الكلام طرقه فى القياس وبذلك كانت مدرسة القياس فى النحو العربى مطبوعة بالجدل؛ ومثلما رأينا تأثر مناهج النحو بمناهج أصول الفقه أراد النحاة محاكاة المتكلمين - إن لم يكونوا هم صورة من علماء الكلام فى النحو - إذ تأثروا بالأجواء الكلامية واقتبسوا منهج علم الكلام وبذلك كانت مدرسة القياس فى النحو العربى التى اتسمت بطابع الجدل النحوى.

فقد شاهد النحاة العلامة الإعرابية تتغير بها لها من معانٍ إعرابية فأخذوا يفكرون فى الذى اقتضى هذه المعانى وفى الذى اقتضى هذه الآثار فأخذوا طريق المتكلمين فى إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التى اقتضتها فكان ذلك فيما يرجح بداية القول بالعوامل^(١٥٩) على الرغم من أن بعض الدارسين يرى أن القول بالعامل إنما يؤرخ له بعمل الخليل بن أحمد الفراهيدى فى دراسته للأصوات عندما لاحظ بين تأليفها تفاعلاً وتأثراً متبادلاً بسبب الاستعمال الذى ينحو إلى التخفف من المجهود العضلى^(١٦٠) وهو ما نراه ونميل إليه.

وهكذا بنى البصريون كلامهم على العامل بمفهومه المجرد اقتباساً من كلام المتكلمين فى العلة ولا شك فى أن عدوى التأثير بهذا المنهج قد سرت إلى غيرهم فى الأقاليم الأخرى كالكوكة؛ لأن جل النحاة تخرجوا عن شيوخ البصرة ولانصاهم من ناحية أخرى بآراء المعتزلة.

فالعامل البصرى له فيما يبدو قوة العلة الفلسفية وله قوة تأثيرها وقوة أحكامها

فلا يجتمع على المعمول الواحد عاملان وإن اجتمعا فلا يكون المعمول إلا لأحدهما قال ابن مالك في هذا في باب التنازع في العمل: (الرجز) ^(١٦١).

إن عاملان اقتضيا في اسم عمل ** قبل فللواحد منهما العمل

والثاني أولى عند أهل البصرة. ثم إن المعمول لا وجود له إلا بعله لذلك كان الإعراب لديهم بالعامل وتقديره في كثير من الموضوعات المدروسة والأبواب المصنفة في كتبهم.

والأصل عندهم في العامل أن يكون مقدماً على المعمول ولما واجهت أصلهم هذا حالات مستصعبة أخذوا يعتلون لها ويتأولون التأويلات البعيدة ^(١٦٢). وقد كانوا يقولون: "العامل والمعمول كالعلة العقلية مع المعلول والعلة لا يفصل بينهما وبين معلولهما؛ فيجب أن يكون العامل المعمول كذلك إلا في مواضع قد استثنيت على خلاف هذا الأصل للدليل راجح" ^(١٦٣).

وهم نسبوا الأثر الطارئ في أواخر الكلمات إلى العوامل سواء أكانت أسماء أم أفعالاً، ويظهر هذا في أول عمل النحويين البصريين، إذ قال سيبويه: "وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث في العامل وليس شيء إلا وهو يزول وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عليه لغير شيء أحدث من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف وذلك الحرف والإعراب" ^(١٦٤).

ولكن شغف بعض النحاة بالمنهج الكلامي لم يمنع غيرهم من أن يتعرضوا للعوامل باعتبارها وسيلة تعليمية؛ لأنهم اعتقدوا الإعراب عادة تعودها أصحاب اللغة فطبت عليها ألسنتهم ومن ثم نحوا في الإعراب منحى سليقاً فطرياً عدوا فيه العوامل اعتبارية وإن قصدت للتلجوز، فابن جنى على الرغم من أنه خصص فصلاً للعلة على سمت النظر العقلي والتجريد الفلسفي يقول: "وإنما قال

النحويون: عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسبباً من لفظ يصحبه؛ كمررتُ وليتَ عمرًا قائم. وبعضه يأتى عارياً من مصاحبه لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول " ثم يقول: " أما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتغال المعنى على اللفظ وهذا واضح." (١٦٥).

وعرفه ابن الحاجب فقال: "العامل ما به يتقوّم المعنى المقتضى للإعراب" (١٦٦). أما الصبان فحدده قائلاً: " العامل كجاء ورأى الباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة لما فى الحروف والإعراب الذى بين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر (...) ويقتضى هذا التعريف اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد" (١٦٧).

ورغم هذا التوجه التعليمى الملحوظ فى المنهج اللغوى فإن المنهج الكلامى فرض نفسه فرضاً على عقول الدارسين اللغويين فقاد ذلك إلى عزل الآراء القرية من طبيعة الدرس اللغوى وجعلها حبيسة الكتب المؤلفة فيها.

العامل التوفيقى:

أبرز نحوى نركّز عليه فى هذا المقام هو النحوى الظاهرى ابن مضاء القرطبى (ت ٥٩٢هـ) الذى رد على سيبويه (ت ١٨٢هـ) رأيه: «أن للألفاظ قوة فى إحداث الإعراب» ورد على ابن جنى الذى قال: إن العمل من الرفع والنصب والجر والجزم فى حقيقته إنما هو من فعل المتكلم. (١٦٨)؛ فقد رفض ابن مضاء أن ينسب الإعراب إلى ألفاظ بعينها؛ لأنه مردود عقلاً وشرعاً عنده، ويرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم لبطلانه كذلك؛ لأنه لا يقول به سوى المعتزلة القائلين باختيار

الإنسان لأفعاله وخلقها وذلك لأن ابن مضاء من المجبرة القائلين بالإجبار^(١٦٩) لا ينسب أى عمل اختيار للإنسان بل ينسبه إلى الله تعالى؛ ولأجل هذا يرفض أن ينسب الإعراب إلى المتكلم، لذلك يقول: "وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هى من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية" ^(١٧٠).

وقد لوحظ هذا فيمن سبقه من أصحاب المذهب الكلامي ممن قال بالتوقيف في اللغة عن عبد الله بن عباس إن لم يكن تقولاً منهم عليه ومن محاكاة في رأيه كابن فارس وأبى على الفارسي وابن جني في أحد رأيه ^(١٧١) بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: ٣١].

ومعنى هذا أن اللغة إن كانت من عند الله تعالى فهي خلقه؛ لذلك يقدر الله على جعلها كاملة من البداية في بنائها وإعرابها فتؤدى وظيفتها وما يكون لها من خصائص أو أحوال فمن فعل الله ومشيتته، ونتج عن ذلك أن الخوض في إعرابها على حسب ابن مضاء. يجب أن يكون في إطار فكرة التوقيفية في اللغة أنها من عند الله ^(١٧٢). فما الذى ترتب على ذلك أيضًا ؟ ترتب أن الخوض في العلل والاجتهاد حرام عنده وبخاصة تأويلات النحاة وتقديراتهم في الحذف من الذى عمدوا إليه في القرآن الكريم ذاكراً قول الرسول -صلى الله عليه وسلم- إن صح: "من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ" وغرض هذا الإخبار النهي وما النهي عنه فهو حرام إلا أن يدل دليل من الكتاب والسنة. ^(١٧٣)

لقد ردّ ابن مضاء ما بناه النحاة في التعليل وأنكر العلل الثوانى والثوالت غير أنه أبقى العلل الأول قائلاً: "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثوانى وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا: قام زيد. لم رفع؟ فيقال: لأنه فاعل وكل فاعل مرفوع فيقول: لم رُفع الفاعل ؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطق به العرب، ثبت

ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر ولا فرق بين ذلك وبين ما عرف أن شيئاً ما حرام بالنص وعلى ذلك لا يحتاج فيه إلى استنباط علة. ومن هذا يصبح العمل النحوى متأثراً بالفقه الظاهرى الذى يتمسك بظاهر النص. إذا توفرت لديهم النصوص استغنوا عن أن يتعللوا لها، فإذا سئلوا عن علل أحكام معينة ينبغي لهم أن يقولوا: كذا نطق به العرب" (١٧٤). ونحن نوافق هذا الرد الذى يرجع إلى نطق العرب؛ لأنه الصحيح فى كل الأحوال. ولكن هل كان ابن مضاء وهو يسعى إلى ربط النحاة واللغويين بظاهر المادة اللغوية يقصد الاعتدال الذى ينشد تبسيط الدرس النحوى أم كان غرضه مجارة المذهب من ناحية بسط نفوذه فى مجال اللغة والدراسة النحوية؟ ولا بد أن نقول مع هذا: إنه يقر العلة الأولى لفائدتها التعليمية، وتساءل هنا أمام رفضه العلل الثوانى والثالث وإبقائه العلل الأول. أو ليست الثوانى والثالث شرحاً وتوضيحاً للأول لا غير؟.

العامل اللغوى:

التفت الخليل بن أحمد إلى فكرة العامل اللغوى ولم تكتمل عنده الفكرة كنظرية، لقد درس تآلف الأصوات وعرف أن تأثير بعضها فى بعض يحقق انسجاماً وتآلفاً أو يحقق مع البعض الآخر تنافراً واهتدى بذوقه وحسّه إلى أن الموسيقى اللفظية لا تتحقق إلا بتآلف الحروف على نظام خاص وقد عرف هذا فيما عاجله النحاة من ظواهر الإدغام والإبدال والإعلال وغيرها (١٧٥).

فى وهذا دليل على أن فكرة العامل اللغوى استحضرت أذهانهم ولكنها لم تنضج كنظرية كاملة، وذلك على وجه الخصوص عند الكسائى والفراء وثعلب وتلاميذهم.

المهم أن النحاة الأوائل أدركوا فكرة العامل من ملاحظة الظواهر اللغوية كالتآلف والتنافر بين الأصوات وتأثير بعضها ببعض. وما لاحظوه من تأثير الاستعمال فى الأبنية والجمل. وبهذا يمكن القول: إن الاستحضار الأول لفكرة

العامل قد تم من ملاحظة التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات. ثم جاءت طبقات أخرى لم تفهمها فتناولتها تناولاً عقلياً مؤسساً على المنهج العقلي ذى السمة الكلامية الفلسفية، فأخذ العامل صفة العلة الفلسفية^(١٧٦).

وهكذا تكون فكرة العامل قد استقرت في أذهان الدارسين بعد الخليل، وعمل بها أتباع مدرستى البصرة والكوفة مع اختلافهما في المنهج^(١٧٧). ولكن بعض الدارسين أشار إلى ما قد تمحل فيه الخليل نفسه مما له علاقة بالعامل فعنده: (ذَاكِرُ فَتَنْجَحَ):

فالفاعل المنصوب بأن مضمرة بعد الفاء والفاء حرف عطف، عطفت المصدر المؤول من أن المقدرة ومدخولها على المصدر المتصيد من الكلام السابق! وتقدير: ذاكر فتنجح: لتكن منك مذاكرة فنجاح (..) فالتأويل السابق هو من عمل الخليل^(١٧٨). وهو استمد أسس منهجه من علم الكلام وأغلب البصريين منه. واستمد الكوفيون منهجهم من الأصول كذلك، وقد يكون استمدادهم أكثر من أهل الحديث ورواة الأدب، وهو ما جعلهم أدنى إلى المنهج النحوى القريب من الاستعمال اللغوى، بينما غلب على منهج البصريين أصول علم الكلام والمنطق.

وقد سبب هذا الاختلاف بين المدرستين خلافاً تواصل بينهما وتميز بجدل شمل مسائل نحوية كثيرة قديماً وحديثاً، تعدت مسائل النحو واللغة إلى فكرة العامل التى هوجمت من القدامى والمحدثين إذ رأى محمد بن قطرب المستنير أن الإعراب لا يدل على المعانى وأن الحركات الإعرابية ليست ناتجة عن العوامل وإنما هى مسهلة للنطق فى أثناء وصل الكلام^(١٧٩) ووافقه فى ذلك من المحدثين، إِبْرَاهِيمُ أُنَيْسٌ معتبراً الحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون فى غالب الأحيان وسيلة وصل الكلمات بعضها ببعض^(١٨٠). وقد ذكرنا موقف ابن مضاء من نظريته للعامل والحركات الإعرابية وتعليلها بأنه يكتفى فيه عند بيان علة الرفع والنصب والجر: كذلك نطقت العرب لكنها العلة الأولى نسبياً.

وقد حاول بعض الدارسين كإِبْرَاهِيمَ مُصْطَفَى أن يبتدع نظرية تخلو من عوامل

تعمل وأراد أن يطرح أن العربية تشتمل حركتين تدلان على معنى. الأولى: الضمة؛ وهى علم الإسناد. والثانية: الكسرة؛ وهى علمُ الإضافة ودليل على ارتباط الكلمة بما قبلها بأداة أو غيرها. أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا تدل على شيء عنده، لأنه يعتبرها حركة خفيفة مستحبة عند العرب يُنهى بها الكلام على غرار السكون فى لغة العامة. فالإعراب: الضمة والكسرة فقط ليستا من بقية من مقطع، ولا أثر لعامل اللفظ بل هما من عمل المتكلم للدلالة على معنى تأليف الجملة ونظم الكلام وهذه طريقة جدولية لا تتفق مع الاستقراء اللغوى العام؛ لأنه ليس كل مرفوع مسنداً إليه كالمنادى، ونجد منصوباً هو مسند إليه كاسم "إن" وليس للنصب معنى واحد، لذا لم يضع له جدولاً يقابل الجدولين الخاصين بالرفع والكسر، وحين ظهر له بعض التعسف قال: إن الفتحة ليست علامة إعراب دالة على معنى. ورغم محاولات كثيرة من الدارسين بقيت فكرة العامل منذ سيبويه كما هى لم تنل كل المبادرات منها لأنها تقنن الكلام وتكسبه معايير ثابتة تبعده عن الخطأ وتقى اللغة من اللحن. ويمكن القول: إنها إحدى الوسائل البديلة فى تقعيد القواعد عوض وسيلة التعليم بالسماع التى زالت واندثرت فهى وصف للظاهرة اللغوية. ويا حبذا لو كانت أقرب إلى ممارستها وأقرب فى نتائجها وتقنينها إلى الاستعمال اللغوى.

٤ - المحصلة

- تصرّف العربى فى لغته إبلاغاً وتفاهماً وأفصح عن رغباته وحاجاته بما وافق السليقة والفطرة ولم يكن على قصد واع فى التفرقة بين مسائل النحو المختلفة؛ غير أنه تطور مع الزمن واستحكم استعمال لغته فتجاوز بها إلى المستوى الحضارى باعتبارها وسيلة من وسائل التأثير والإبداع وإقامة العمران..

- إن التعليق فى النحو العربى أصيل مطبوع فى البدء بتفسير الظواهر المحيطة ثم

تأثر بالبيئة الإسلامية وبما تميزت به من خصائص وآفاق فكرية مرتبطة بالقرآن الكريم لدى الكلاميين بخاصة.

- تأثر التعليل في النحو بعلم أصول الفقه الذى سبق النحو فى نشأته وظهر هذا فى المصطلحات الإعرابية وفى القياس والعلل والمنهج عمومًا حيث يحدد الظاهرة المقصودة ويشرحها ثم يصدر حكمه فيها.

- تأثر أكثر النحاة بالنظر العقلى لعلماء الكلام وبمنهجهم فى إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التى اقتضتها وكان هذا فيما يرجح بداية القول بالعامل الذى يرجع إلى عمل الخليل بن أحمد حين درس تأليف الأصوات وتفاعلها وتأثرها المتبادل.

- لا نرى مبررًا فى قساوة الوصفين على نظرية العامل - لكونها تصورًا عقليًا يعتمد التأويل والتقدير بالمعنى - لأنه تقدير وتعويل لا يردّ فى عمومه. وقد أثبتت الدراسات المعاصرة صحة هذا التأسيس حين ربطت اللغة بالعمليات العقلية على غرار ما كان فى النحو العربى لدى عبد القاهر الجرجانى بخاصة؛ فرجعت إلى منهج النحو التقليدى الذى فضل على المدرسة البنيوية لأن النحو التقليدى يعطى تصورًا أكثر عمقًا عن طبيعة اللغة ولم تجعل هذه الدراسات تحليل الجملة مقتصرًا على شكلها النظمى وإنما جعلته وصفًا شاملاً للغة يدرس فيها الصوت والنظم والدلالة وينزع فيها منزع الشرح والتعليل دون الاكتفاء بالوصف، وهو ما يكتشف فى المنهج التوليدي التحويلي لنوام تشومسكى مثلاً.

- تعد نظرية العامل وسيلة بديلة لتقعيد القواعد وتقنين قوانين اللغة وذلك بدلاً من وسيلة تعليمها من طريق السماع التى اندثرت.

- إن عد نظرية العامل نظرية بديلة فى التقعيد اللغوى يكشف بأنها نظرية تعليمية فى اللغة توافق النضج العقلى والبيئى السائد فى الحياة الاجتماعية بخاصة حين تتخلص من الغلو الذى اعتمد فى بعض المسائل غير المتوافقة مع طبيعة

الاستعمال اللغوى والتميزة بالتجريد والسمة المنطقية الفلسفية، هذه السمة التى نراها مظهرًا من مظاهر الإثراء فى اللغة وأحد المعالم الدالة على تعزيز الإبداع وتعميق النظر وتوخى الدقة والتحديد، ويمكن استثماره فى العمل البحثى التخصصى.

- إن الآراء التى تُرجع تأثر التعليل النحوى بمنطق أرسطو قبل ترجمة حنين ابن إسحاق (ت ٢٦٢هـ) افتراضات تفتقر إلى دليل مادى تاريخى علمى. ولا ريب فى أن هذا يعزز ما ذهبنا إليه بأنه كان فى هذه الفترة نابعاً من داخل البيئة الإسلامية المفعمة بالطابع الإسلامى.

٥ - الهوامش والتوضيحات

- ١- أحمد أمين، فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة، ط ١٠، ١٩٦٥، ص ١٤٢.
- ٢- انظر، م ن، ص ١٤٣
- ٣- انظر، ابن رشد(ت ٥٩٥هـ)، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تقديم وتعليق أبو عمران الشيخ وجلول البدوي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢ ص ٢٤.
- ٤- قال الآمدى (ت ٦٣١ هـ): القياس: "قول مؤلف من أقوال يلزم عن تسليمها لذاتها قول آخر فإن كان المطلوب أو نقيضه مذكورًا فيه بالفعل سمي استثنائيًا وإن كان غير مذكور فيه بالفعل سمي اقترايا". الفيلسوف الآمدى مع تحقيق كتاب الميين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، حققه وقدم له عبد الأمير الأعسم، دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١، ١٩٨٧ ص ٦٤. أو هو "كلام مؤلف من مقدمتين فأكثر يتولد منهما نتيجة وهو المطلوب نفيه أو إثباته " أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي (ت ٧٤١ هـ) تقريب الوصول إلى علم الأصول؛ دراسة وتحقيق محمد على فركوس؛ دار التراث الإسلامى - الجزائر- ط ١، ١٩٩٠، ص ٥٩. أما حده عند الفقهاء فهو: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما" المرجع السابق ص ١٣.
- ٥- انظر أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ١٦٣ وما بعدها.

- ٦- انظر، زكى نجيب محمود، المعقول واللامعقول فى تراثنا الفكرى، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٩٨٧، ص٢٦.
- ٧- انظر عبده الراجحى، النحو العربى والدرس الحديث، بحث فى المنهج - دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٢.
- ٨- م ن، ص١٣ وما بعدها.
- ٩- انظر على سامى النشار، مناهج البحث عند مفكرى الإسلام، دار المعارف، ١٩٦١، ص٦٥-٦٨.
- ١٠- ابن خلدون، المقدمة، دار العودة، بيروت (د.ت)، ص٣٦٣.
- ١١- أحمد أمين، فجر الإسلام، ص٨٥.
- ١٢- م ن، ص٩٥.
- ١٣- م ن، ص٩٦.
- ١٤- م ن، ص١١٢.
- ١٥- انظر جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين دراسة استومولوجية، الإسكندرية، ١٩٩٤، ص٩.
- ١٦- الإمام محبى الدين أبو زكريا محبى بن شرف بن مرى النووي (ت٦٧٦هـ)، صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذب وحققه وضبطه أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر (د.ت) ص٢٠.
- ١٧- انظر جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص١٠.
- ١٨- الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط٥، دار النفائس، ١٩٨٦م، ص٨٦.
- ١٩- انظر، دى بور، تاريخ الفلسفة الإسلامية، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد عبد الهادى أبو ريده، دار النهضة العربية، بيروت، ص٦٠.

الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) شيخ المدرسة البصرية. توفي الإمام أبو حنيفة سنة ١٥٠هـ، إليه ينسب المذهب الحنفي، ابتدأ حياته بالجدل في مسائل علم الكلام ومجادلة الفرق ثم رجع عن ذلك وجند كل اهتمامه إلى البحث في مسائل الفقه. انظر الفرق الكلامية الإسلامية مدخل.. ودراسة، مكتبة وهبة القاهرة، ط ٢، ١٩٩٥ م، ص ٣٣٤ وما بعدها.

٢٠- جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين - دراسة استعمولية، ص ١٠-١١.

٢١- عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج ص ١٨.

٢٢- محمد بن الحسن (ت ١٩٨هـ) صاحب أبي حنيفة وصاحب الكتب النادرة في الفقه كالجامع الكبير والجامع الصغير وهو ابن خالة الفراء (ت ٢٠٧هـ) وقد قال فيه الإمام الشافعي: ما رأيت سميًا ذكيًا إلا محمد بن الحسن. ولما كان قد مات في الرى سنة ١٩٨هـ قيل: إن الرشيد قال فيه: دفنت الفقه والعربية في الرى.

انظر، ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية (د.ت)، ج ١، ص ١٦٣ وها مشها.

٢٣- أحمد أمين، ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٧، ١٩٦٤ م، ج ٢، ص ١٠.

٢٤- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج ٢، ص ١١.

٢٥- انظر أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج ٢، ص ١٣ وما بعدها..

٢٦- انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث ص ٩٠.

٢٧- انظر م ن، ص ١٦، ١٩، ٢٠.

٢٨- انظر حياته ورحلاته وأساتذته والخلفاء الذين ترجم لهم واتصل بهم توفي حنين بن إسحاق سنة ٢٦٢هـ، أحمد أمين؛ ضحى الإسلام، ج ١، ص ٢٨٣ وما بعدها.

- ٢٩- انظر، بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف، ١٩٦٩، ص ٥-١١.
- ٣٠- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣، ص ١٥٥.
- ٣١- انظر تعدد الآراء في إسناد نشأة النحو العربي لأبى الأسود الدؤلى توفى (سنة ٦٩هـ تقريباً) وهو محور الروايات التى تناولت نشأة النحو العربى: أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٢، ص ٨١.
- ٣٢- انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ص ٨٧.
- ٣٣- انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ط ٣، دار الراشد العربى ١٩٨٦م، ص ٢٦، ٢٧، ٢٨ وما بعدها..
- ٣٤- انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ط ٤، عالم الكتب، ص ١٣٥.
- ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، الزجاجى (ت ٣٣٧هـ)، أبو على الفارسى (ت ٣٧٧هـ)، كالوراق (ت ٣٨١هـ)، عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١هـ)، كمال الدين أبو البركات ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ)، العكبرى (ت ٦١٦هـ).
- ٣٥- انظر تعليل السين فرع في سوف، وكذا الاختلاف في سبب السكون الحاصل بإسناد الفعل إلى ضمائر الرفع المتحركة كمثال: ابن مالك شرح التسهيل تحقيق محمد عبد القادر عطا - طارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت ط ١، ٢٠٠١م، ج ١، ص ٣١، ص ١٢٢.
- ٣٦- انظر ابن جنى، الخصائص ج ١، ص ١٠٩ إلى ١١٥. وص ١٤٤ إلى ١٦٤. وص ١٦٦ إلى ١٦٩.
- ٣٧- الأئمة الأربعة: الإمام أبو حنيفة (٨٠-١٥٠ هـ) الإمام مالك (٩٥-١٧٩ هـ) الإمام الشافعى (١٥٠ هـ - ٢٠٤ هـ) الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤- ٢٤١ هـ).

٣٨- انظر ص ١٥ من هذه الدراسة.

٣٩- انظر عادل نويهض، معجم المفسرين من صدر الإسلام إلى العصر الحاضر قدم له حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط ٢، ١٩٨٦م، ج ١، ص ٩، ١٨، ٥٤، ٦٠، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٩٥، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١١. ج ٢ ص ٦٣٦، ٦٥٠.

٤٠- السيوطي (ت ٩١١هـ)، تاريخ الخلفاء ص ١٧٣ نقلاً عن د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص ٧٧.

٤١- أحمد أمين، ضحى الإسلام، ج ١، ص ٢٩٨.

٤٢- انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٥١.

٤٣- م ن، ص ٧٢-٧٣.

٤٤- ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت، ج ١، ١٩٨٧ (مقدمة المؤلف) وانظر رسالتيه: الإغراب في جدل الإعراب وجمع الأدلة؛ قدم لهما وعنى بتحقيقهما، سعيد الأفغاني، دار الفكر، ط ٢، ١٩٧١، ص ٢٠.

٤٥- انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٢٠ ص ١٠٥ وانظر كتابه: الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ١ (مقدمة الكتاب) وكذا د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم. ٤٦- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ص ١٥٧.

٤٧- السيوطي، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوي، المكتبة العصرية بيروت، ١٩٨٧م، ص ٥٩. وانظر د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، ط ٤، ١٩٨٢م، ص ٧٩.

٤٨- انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ص ١٩ وما بعدها ٥٠-.

٤٩- انظر م ن، ص ٢٠.

٥٠- انظر، أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو - دراسة وكشاف معجمي - دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٤٨ وما بعدها وص ٥٥ وما بعدها، وكذا ٦٧ وما بعدها.

٥١- انظر عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م، ص ٧٥.

٥٢- نقل الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) أن ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) قال: كانت وفاة أبي عمرو بن العلاء سنة أربع وخمسين ومائة: انظر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، ط ٢، ص ٤٠، ص ٣٥.

٥٣- انظر عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣ م، ص ٧٥.

٥٤- انظر، م ن، ص ١٢٢.

٥٥- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٥٩ وما بعدها.

٥٦- انظر ابن بدران، المدخل لابن بدران الدمشقي (ت ١٣٤٦ هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠١ هـ، ص ٣٢٢.

٥٧- انظر الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٥.

٥٨- انظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٣٨٩.

٥٩- انظر الزجاجي، الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ (باب القول في علل

(النحو). وأبو الحسن محمد بن عبد الله (المعروف بالوراق ت ٣٨١هـ) أبواب كتابه: العلل في النحو، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م. وابن جنى، الخصائص، باب (ذكر علل العربية أكلامية هي أم فقهية)، (باب في تخصيص العلل)، باب ذكر الفرق بين العلة الموجبة وبين العلة المجوزة، باب في تعارض العلل، باب في علة العلة، والعلة إن لم تتعد لم تصح، وغيرها من الأبواب، ج ١، ص ٤٠٢ وما بعدها. وابن الأنباري، لمع الأدلة، والإغراب في جدل الإعراب. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو. وانظر تمام حسان، الأصول، عالم الكتب ٢٠٠٤م. ومحمد عيد، أصول النحو، عالم الكتب، القاهرة، ط ٦، ١٩٩٧م. وأشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م، ص ٢٨ وما بعدها. ومحمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، بيروت، قصر الكتاب، البليدة، الجزائر، دار الثقافة، الجزائر (د.ت)، ص ١٥٧ وما بعدها.

٦٠- انظر أشرف ماهر النواجي، مصطلحات علم أصول النحو، ص ٧٠، ٧١.

٦١- انظر ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٣٣، ١٤٤.

٦٢- انظر م ن، ج ١، ص ١٣٣، ١٣٤. والسيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٨٠ وما بعدها.

٦٣- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، قدم لهما وعنى بتحقيقه سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٧١م، ص ١٣٣، ١٣٤. (الفصل الخامس والعشرون).

٦٤- الجرجاني على بن محمد (ت ٨١٦هـ)، التعريفات ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضي، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط ١، ١٩٩١م، ص ٣٦.

- ٦٥- سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٢٣.
- ٦٦- السيرافي أبو سعيد (ت ٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، حققه وعلق عليه رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ج ٢، ص ٦٠، ٦١.
- ٦٧- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٦٥.
- ٦٨- انظر مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، ط ١٩٨٦م، ص ٤١، ٤٢.
- ٦٩- انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٤٦، ٤٧، ٦٥.
- ٧٠- البيت لمؤرج السلمى، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية: الأصل في (أبي) أبوى قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون ثم أدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لثلاثا تعود الواو. ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت) ج ٣، ص ٣٦.
- ٧١- ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، (د.ت)، ج ٣، ص ٣٧. البيت من قصيدة لزياد ابن واصل السلمى يفتخر فيها بقومه وشجاعتهم في الحروب والصبر على شدائدها (والأبين) في شرح المفصل جمع (للأب): انظر كتابه، ج ٣، هامش ص ٣٧.
- ٧٢- أبو القاسم محمد بن جزى الكلبي الغرناطي (ت ٧٤١ هـ) - تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق، محمد علي فركوس، دار التراث الإسلامي، الجزائر، ط ١، ١٩٩٠م، ص ١٢٥.
- ٧٣- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٥٩. وانظر عبد المجيد محمود مطلوب، طرق استنباط الأحكام من النصوص، جامعة عين شمس ١٩٩١م، ص ٧٥ وما بعدها.

٧٤- انظر، ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، الإحكام في أصول الأحكام، قدم له إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ٢، ١٩٨٣ م، ج ٤، ص ٨٨.

٧٥- انظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣ ص ٨٤.

٧٦- انظر مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص ٥٤، ٥٥.

٧٧- أبو الحسين محمد بن علي البصري (ت ٤٣٦ هـ)، المعتمد، تحقيق خليل الميس، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣ هـ، ط ١، ج ٢، ص ٣٢٥.

٧٨- الشوكاني محمد بن علي بن محمد (ت ١٢٥٠ هـ)، إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البدرى أبو مصعب، دار الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٢ م، ص ٣٩٦. ذكر الأستاذ سعيد الأفغانى فى تعليقه له فى كتاب جمع رسالتى الأعراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، هامش ص ٦٣: أن استصحاب الحال مصطلح فقهى للحنفية أرادوا به أن الأصل فى الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على تحريمها لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]

٧٩- ابن حنى الخصائص، ج ٢، ص ٤٥٧ وما بعدها.

٨٠- ابن الأنبارى، الإعراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١٤١. وقد نص ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فى ألفيته على علل بناء الأسماء وعلل إعراب الأفعال فى قوله:

والاسم منه معرب ومبنى	لشبه من الحروف مدنى
كالشبه الوضعى فى اسمى جئنا	والمعنوى فى متى وفى هنا
وكنيابة عن الفعل بلا	تأثر، وكافتقار أصلا

انظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص ٢٨ وما بعدها.

٨١- ابن منظور محمد بن مكرم الإفريقى المصرى (ت ٧١١ هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط ١، (د.ت)، ج ٦، ص ١٨٧: (قاس).

- ٨٢- أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، التبصرة في أصول الفقه، شرحه وحققه د. محمد حسن هنتو، دار الفكر دمشق، سوريا، ١٩٨٣ م، ص ٤٣٣.
- ٨٣- بدران أبو العينين، أصول الفقه، دار المعارف - مصر، ١٩٦٩، ص ٢٠٩. وانظر الشيخ أحمد محي الدين العجوز، مناهج الشريعة الإسلامية، مكتبة المعارف، بيروت، ١٩٨٣ م، ج ٣، ص ١٣٠ وما بعدها.
- ٨٤- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، الفصل العاشر، ص ٩٣. وكذا السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق و تعليق د. أحمد محمد قاسم، ط ١ القاهرة، ١٩٧٦، ص ٩٦.
- ٨٥- الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص ٦٤.
- ٨٦- بدران أبو العينين، أصول الفقه، ص ٢٣٧.
- ٨٧- انظر، الإمام أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي، تقريب الوصول إلى علم الأصول، ص ١٣٦-١٣٧.
- ٨٨- بدران أبو العينين، أصول الفقه، ص ٢٣٧.
- ٨٩- ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، الفصل الرابع عشر، ص ١٠٥، وكذا السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٤٤. وكذا د. جلال شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين- دراسة إبستمولوجية- ص ٢٤، ص ١٧٥ وما بعدها.
- ٩٠- انظر محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ١٩٨٦ م، ص ٩٥.
- ٩١- انظر؛ ابن جني، الخصائص، ج ١، ص ١١٣. وكذا السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٠١.
- ٩٢- انظر ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) شرح التسهيل - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠١ م، ط ١، ج ١، ص ٣٢.

- ٩٣- انظر السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص ١٠١، ١٠٥. وكذا محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربي، ص ٩٥. وانظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٦٤.
- ٩٤- انظر، م ن، ص ١٠٥. وكذا، محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص ٩١.
- ٩٥- ابن جنى الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، (د ت)، ج ١، ص ١١١.
- ٩٦- انظر، د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص ١٦٦.
- ٩٧- انظر، حياة تشومسكي وأسس نظريته، أحمد خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤، ص ٥٢ وما بعدها، وطرق تحليله ص ٦٠. وانظر أسس هذه النظرية، مازن الوعر، قضايا أساسية في علم اللسانيات الحديث (مدخل) طلاس دار، ط ١، ١٩٨٨ ص ٨٥ وما بعدها، وكذا عبد القادر الفاسي الفهري، اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت، ط ١، ١٩٨٥ م. وكذا دار توبقال الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٩٨٥ م، ص ٦٥ وما بعدها. وكذا أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢ م، ص ٢٠٢. و نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية الإسكندرية، القاهرة ٢٠٠٠ م، ص ٣٣٣.
- ٩٨- أحمد خليل عمارة، في نحو اللغة وتراكيبها، ص ١٣٤ وما بعدها.
- ٩٩- دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨ م، ص ٤٥. وانظر حسام البهنساوي، أهمية الربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤ م، ص ٣٠، ٣١.

١٠٠- انظر حسام البهنساوى، أهمية الربط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث، ص ١٣. وكذا مازن الوعر، قضايا أساسية فى علم اللسانيات الحديث، دار طلاس، دمشق، ط ١، ١٩٨٨م، ص ١١٣ وما بعدها. وكذا نور الهدى لوشن، مباحث فى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى الحديث، المكتبة الجامعية، الإسكندرية ٢٠٠٠م، ص ٣٢٥. وكذا أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٢م، ص ٢١٢. وكذا منخر عياشى، النظرية التوليدية ومناهج البحث عند شومسكى (بحث منشور فى مجلة الفكر العربى المعاصر)، مجلة العلوم الإنسانية والحضارية - عدد ممتاز - مركز الإنماء القومى، بيروت، العدد ٤٠، ١٩٨٦م، ص ٣٢.

١٠١- انظر السيوطى، الاقتراح، ص ١٤٤.

١٠٢- انظر، م ن، ص ١٢٥ هامش ٢: بين د. أحمد محمد قاسم المراد بالعلة القاصرة: "اقتصار التعليل بها على مواضع معينة دون غيرها".

١٠٣- ابن جنى الخصائص، ج ١، ص ١٦٩

١٠٤- انظر أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى، ص ١٦٨. وانظر، عبد الوهاب خلاف، علم أصول الفقه، الزهراء، الجزائر، ١٩٩٣، ط ٢، ص ٣ وما بعدها.

١٠٥- انظر، ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٤٤ وما بعدها.

١٠٦- م ن، ج ١، ص ١٤٤. الهامش (بلا رقم).

١٠٧- م ن، ج ١، ص ١٤٥.

١٠٨- م ن، ج ١، ص ١٤٥.

١٠٩- ابن الأنبارى (ت ٥٧٧هـ) الإعراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو، ص ١١٢-١١٦.

- ١١٠- انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٤٠ وكذا ص ٢٥٦، ٢٥٩.
- ١١١- الدهري: الملحد الذي يزعم بأن العالم موجود أبدًا وأولاً: انظر محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، ج ٤، ط ٣، ص ٧٠.
- ١١٢- السفسطائيون: فرق من الفلاسفة ينكرون المحسوسات والبدهييات ويعدون الوجود خيالاً فى خيال، يقسمهم ابن حزم (ت ٤٥٦ هـ) إلى ثلاثة أصناف: صنف ينفى الحقائق وآخر يشك فيها وثالث قال: هى حق عند من هى حق عنده وهى باطل عند من هى عنده باطل. انظر، م ن، ج ٥، ص ١٧١.
- ١١٣- الرواقيون: أتباع يونانيون وآخرون رومانيون؛ لذا انقسموا إلى دور الرواقية اليونانية التى يمثلها مؤسس المذهب الرواقى: زينون الرواقى ومن تبعه من تلاميذه. وإلى دور الرواقية الرومانية التى تمثلها بعض الشخصيات الرومانية: انظر الشهرستانى، الملل والنحل، تحقيق أمير على مهنا، على حسن فاغور، دار المعرفة بيروت، ١٩٩٥ م، ج ٢، ص ٣٧٣.
- ١١٤- انظر أخبار أرسطو وكتبه المنطقية: ابن النديم، الفهرست، دار المعرفة، بيروت، ص ٣٤٧ وما بعدها.
- ١١٥- انظر عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدى دراسة وتحقيق، دار المناهل بيروت، ط ١، ١٩٨٧، ص ١٢٢-١٢٣. والجرجاني، التعريفات، ص ١٦٧-١٦٨. وانظر محمد عيد، أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء فى ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب - القاهرة، ط ٦، ١٩٩٧، ص ١١٣. وكذا جلال شمس الدين، التعليل اللغوى عند الكوفيين، ص ١٠٦.
- ١١٦- انظر مازن مبارك، النحو العربى، دار الفكر العربى، بيروت ١٩٧٤، ط ٣، ص ٩٠.

- ١١٧- انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ٩٣.
- ١١٨- انظر، م ن، ص ٩٣، وكذا السيوطي، الاقتراح، ص ٩٦.
- ١١٩- انظر السيوطي، الاقتراح، ص ١٠١، ١٠٤ وما بعدها. وانظر محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص ٩. وأحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم، ص ١٦١ وما بعدها.
- ١٢٠- انظر م ن، ص ١٠١ وما بعدها.
- ١٢١- انظر ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١٠٥ وما بعدها. وكذا السيوطي، الاقتراح ٩٤، ص ١٤٥، ١٤٦. وكذا محمد الخضر حسين الجزائري، القياس في اللغة العربية، ص ٩١.
- ١٢٢- الإخالة أى المناسبة يقال لها الإخالة لأنه يظن بها أن الوصف علة، يسمى قياسها قياس علة: انظر، ابن الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص ١١٠.
- ١٢٣- انظر، السيوطي، الاقتراح، ص ١٤٦ وما بعدها.
- ١٢٤- انظر، م ن، ص ١٣٧ وما بعدها.
- ١٢٥- انظر، ابن جني، الخصائص، ج ٣، ص ٣٠٢.
- ١٢٦- انظر، م ن، ج ٣، ص ٦٧، ٦٨.
- ١٢٧- انظر، السيوطي، الاقتراح، ص ١٠٨، ١٣٧-١٤٤.
- ١٢٨- ذكره المستشرق أ. مركس (A.MERXE) في مقال خصص لتاريخ فن النحو نشر في مجلة::Leyzig Syros؛ ١٨٨٩، ص ١٣٥-١٣٧.
- ١٢٩- فليش (FLEISH)، مقال له نشره في المجلد الرابع من مجلة ARABIKA ١٩٥٧، ص ٢١-٢٢. نشره في مجلة الدراسات الإسلامية مج (مجلد)، ص ٤٠ ص ٦٤-٦٧، ١٩٧٢م، بين في الثلاثين صفحة أن المصطلحات النحوية والمنهج النحوي عربى محض.

١٣٠ - مقال كتب حديثاً سنة ١٩٧٨ م نقلاً عن العمراني جمال، المنطق الأرسطي والنحو العربي، باريس، ١٩٨٣ م.

١٣١ - المنطق الأرسطي والنحو العربي، باريس، ١٩٨٣ م، وانظر عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٧٢.

١٣٢ - انظر، دائرة المعارف الإسلامية الجديدة مادة نحو، المجلد ٧ ص ٩١٣ - ٩١٥.

١٣٣ - انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، ص ٦٣ وما بعدها.

١٣٤ - انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج، ص ٦٤.

١٣٥ - زاكية محمد راشد، نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم، مجلة كلية آداب جامعة القاهرة، ج ١، ص ٢١٥.

١٣٦ - انظر عبده الراجحي، النحو العربي والدرس الحديث - بحث في المنهج - ص ٦٤.

١٣٧ - سبيويه، الكتاب، ص ١٢.

١٣٨ - م، ن، ج ١، ص ١٢.

١٣٩ - المبرد (ت ٢٨٩هـ) المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٢٨٦ هـ، ج ١، ص ٨.

١٤٠ - الإيضاح في علل النحو، ص ٤٦، قال الآمدي (ت ٦٣١ هـ): الحد حقيقي أو رسمي أو لفظي، الحقيقي عبارة عما يقع تمييزاً للشئ عن غيره بذاتيته فإن كان مع ذكر جميع الذاتيات العامة والخاصة فتام كحد الإنسان بأنه الحيوان الناطق وإلا فناقص كحد الإنسان بأنه الجوهر الناطق أو الناطق

فقط. أما الرسمي فعبارة عن ما يميز الشيء عن غيره تمييزاً غير ذاتي...
وتمامه ونقصانه كتمام الحد الحقيقي و نقصانه. التام منه كرسوم الإنسان بأنه
الحيوان الكاتب والناقص بأنه الجوهر الكاتب أو الكاتب فقط.. أما اللفظي
فعبارة عن ما فيه شرح دلالة اسم على معناه وذلك إنما يكون بالنسبة إلى
الجاهل وهو إما يكون بتبديل لفظ بلفظ هو أشهر عند السائل كتبديل لفظ
الليث بالأسد أو بالحد الكاشف عن المعنى. انظر، د. عبد الأمير الأعسم،
الفيلسوف الآمدي دراسته وتحقيق، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٩٧٨ م، ص
٥٥، ٥٦.

ويمكن الاستفادة في الحدود من المصادر التالية:

* كتاب الإحكام للآمدي أيضاً (٤ أجزاء)، تحقيق سيد الجميل، دار الكتاب
العربي، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

* كتاب التعريفات، لعل بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق
إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ط ١، ١٤٠٥ هـ.

* كتاب الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة لذكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري
أبو يحيى (ت ٩٢٦ هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت،
١٤١١ هـ.

* وانظر مناهج البحث عند مفكرى الإسلام واكتشاف المنهج العلمى فى العالم
الإسلامى، دار النهضة العربية بيروت ١٩٨٤ م.

١٤١ - الجوهر على أصول الحكماء: الموجود لا فى موضوع وهو نوعان: بسيط
ومركب، البسيط هو العقل والنفس والمادة والصورة، والمركب هو عبارة عن
جوهر قابل للتجزئة فى ثلاث جهات متقاطعة تقاطعاً قائماً وهو عند
المتكلمين عبارة عن المتحيز الذى ينقسم إلى بسيط يعبر عنه بالجوهر الفرد
وإلى مركب وهو الجسم، انظر عبد الأمير الأعسم، الفيلسوف الآمدي
دراسة وتحقيق، ص ١٠٩، ١١٠.

أما ماهية الشيء فهى ما به الشيء هو هو وهى من حيث هى هى لا موجودة ولا معدومة ولا كلى ولا جزئى ولا خاص ولا عام. وتطلق "الماهية" على الأمر المتعلق غالبًا مثل المتعلق من الإنسان وهو الحيوان الناطق مع قطع النظر عن الوجود والأمر المتعلق من المتعلق من حيث أنه معقول فى جوابه هو سمي ماهية ومن حيث ثبوته فى الخارج سمي حقيقة ومن حيث تميزه عن الغير سمي هوية ومن حيث جمل لوازمه ذاتًا.. انظر، الجرجاني، التعريفات، ص ٢٠٩.

١٤٢- انظر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، الفصل فى علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت ط ١، ٢٠٠٣م، ص ٨، وكذا ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، شرح الفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة (د.ت)، ج ١، ص ١٨.

١٤٣- م ن، ج ١، ص ١٨.

١٤٤- م ن، ج ١، ص ١٩.

١٤٥- انظر، يوسف كرم، الطبيعة وما بعد الطبيعة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص ١٦ وما بعدها.

١٤٦- مصطفى ناصف، نظرية المعنى فى النقد العربى، دار الأندلس، بيروت (د.ت)، ص ٧١ وما بعدها.

١٤٧- انظر، م ن، ص ٧١-٧٢.

١٤٨- انظر محمد عيد، أصول النحو العربى، ص ١١٨.

١٤٩- انظر عبده الراجحي، النحو العربى والدرس الحديث - بحث فى المنهج، ص ٦٢-٧٣-٧٤.

١٥٠- الكتاب، ج ١، ص ١٦٦.

١٥١- انظر، ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٧.

١٥٢- ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ) مغنى اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة، ج ٢، ص ٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩.

- ١٥٣- انظر، م ن، ج ٢، ص ٥٣٩
- ١٥٤- انظر محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية منشأة المعارف بالإسكندرية، ١٩٨٨، ص ١٤٧.
- ١٥٥- انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، ط ١٦، ١٩٧٤، ج ٢، ص ٢٠٩ وما بعدها.
- ١٥٦- انظر عبده الراجحي، النحو العربى والدرس الحديث، بحث فى المنهج، ص ٦٣.
- ١٥٧- انظر، م ن، ص ٦٢-٧٣-٧٤.
- ١٥٨- انظر، دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة مادة (نحو) المجلد ٧، ص ٩١٤، ٩١٥. والمقال لجيرار تروبو.
- ١٥٩- انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها فى دراسة اللغة، دار الرائد العربى، بيروت، ط ٣، ١٩٨٦، ص ٢٨٥.
- ١٦٠- م ن، ص ٢٦٩.
- ١٦١- انظر شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، ج ٢، ص ١٥٧.
- ١٦٢- انظر، د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى، ص ٧٣.
- ١٦٣- السيوطى، الأشباه والنظائر، حيدر أباد، ج ١، ص ٢٥٦. وكذا تحقيق غريد الشيخ منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ٢٠٠١ م ج ١، ٢٦٩ (حرف العين).
- ١٦٤- الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣، ط ٣، ج ١، ص ١٢.
- ١٦٥- ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٠٩، ١١٠.
- ١٦٦- محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، شرح الكافية، تحقيق محمد عبد النبى عبد المجيد، ط ١، ١٩٨٧، ص ٢٦ وكذا حاشية الإصبان (ت ١٢٠٧هـ) على شرح الأشموني (توفى فى حدود ٩٠٠هـ)، ج ١، ص ٩٠.

- ١٦٧- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ١، ص ٩٠.
- ١٦٨- انظر ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ١٠٩-١١٠.
- ١٦٩- طائفة الجبرية موازية للقدرية أولهم جهم بن صفوان، لذا تسمى (الجهمية) قال: إن الإنسان مجبور لا اختيار له ولا قدرة وإنه لا يستطيع أن يعمل غير ما عمل وأن الله قدر عليه أعمالاً لا بد أن تصدر عنه ويخلق فيه وفي الجهاد الأفعال. انظر، أحمد أمين، فجر الإسلام، ص ٢٨٦. ومحمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، ج ٣، ص ٢٦٦. (جهم).
- ١٧٠- ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ)، الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٨٢، ص ٧٦-٧٧.
- ١٧١- انظر ابن جنى، الخصائص، ج ١، ص ٤٥-٤٧.
- ١٧٢- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، ط ٣، ١٩٨٦ م، ص ٢٦٦.
- ١٧٣- ابن مضاء، الرد على النحاة، ص ٨١، ٨٢.
- ١٧٤- انظر مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة، ص ٢٦٧.
- ١٧٥- انظر، م ن، ص ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧٤.
- ١٧٦- انظر م ن، ص ٢٧٤.
- ١٧٧- انظر، أهم الفروق بين المدرستين: د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٩٨٢، ص ١٢٤ وما بعدها.
- ١٧٨- انظر أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، ص ١٣٦.
- ١٧٩- انظر الزجاجي الإيضاح في علل النحو، ص ٧٠، ٧١.
- ١٨٠- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط ٣، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٤٤.